



جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

مذكرة مقدمة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص أنظمة مقارنة وحكم راشد

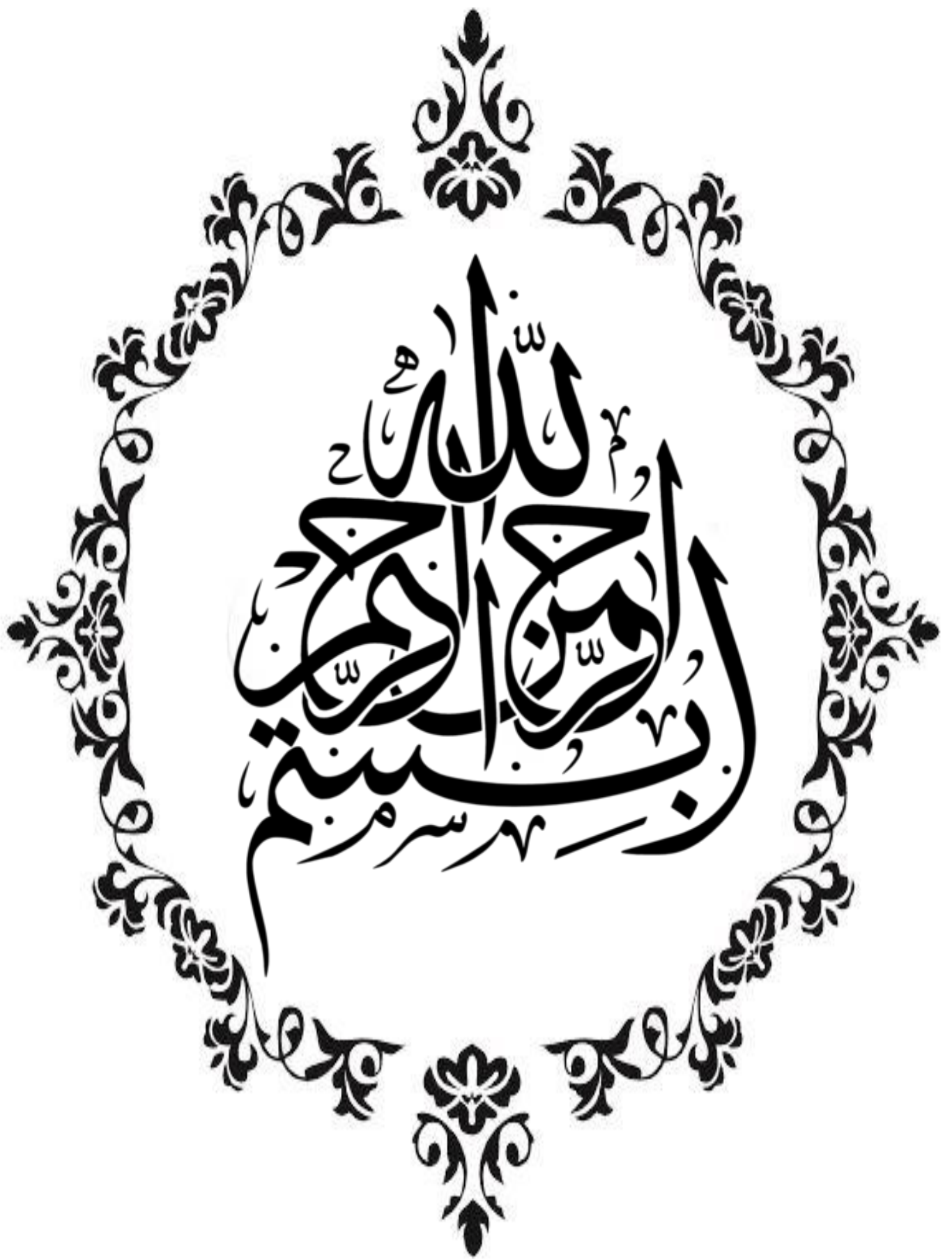
إشراف الأستاذ:
د. خالد بقاص

إعداد الطالبة:
صفية مشري

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ. عبد الحميد فرج	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيساً
د. خالد بقاص	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفاً
أ. عبد الفتاح حلواجي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشاً

السنة الجامعية: 1439/1438 هـ - 2018/2017م



قَالَ تَعَالَى:

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى

وَالِدَتِي وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾

سورة النمل الآية: 19

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾

سورة طه الآية: 114

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد حمداً كثيراً مباركاً فيه ملئ السموات والأرض وأهلاً للثناء والمجد، وانطلاقاً من قوله تعالى: ﴿لَيْنْ شَكْرُكُمْ لِأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم: 07]. فَإِنِّي أَتَوَجَّهُ بِعَظِيمِ الشُّكْرِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلًا وَآخِرًا، نَشْكُرُكَ رَبِّي عَلَى نِعْمِكَ الَّتِي لَا تَعُدُّ وَنَحْمَدُكَ رَبِّي وَنَشْكُرُكَ عَلَى أَنْ يَسَّرْتَ إِلَيْنَا إِتِمَامَ هَذَا الْبَحْثِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي أَرْجُوا أَنْ تَرْضَى بِهِ عَنَا.

ثم أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ إِلَى أَسَاتِذِي وَمَشْرُفِي الْأَسَاتِذِ الدُّكْتُورِ: **خالد بَقَّاص** الَّذِي لَهُ الْفَضْلُ بَعْدَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْبَحْثِ وَالبَّاحِثِ، فَكَانَ نِعْمَ الْمَوْجَّهَ، فَلَمْ يَدَّخِرْ جَهْدًا فِي إِسْدَاءِ نَصْحِهِ وَإِبْدَاءِ تَوْجِيهَاتِهِ وَمَلاحِظَاتِهِ، كَمَا أَشْكُرُهُ عَلَى أَنْ تَفَضَّلَ عَلَيَّ بِوَقْتِهِ الثَّمِينِ وَجَعَلَ لَنَا مِنْهُ نَصِيبًا، فَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَحْفَظَهُ وَيُرْعَاهُ وَيَبْلِغَهُ فِي الدُّنْيَا وَالأخِرَةِ مَنَاهُ.

كَمَا أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ إِلَى جَمِيعِ أَسَاتِذَتِي وَالقَائِمِينَ عَلَى قِسْمِ الْعُلُومِ السِّيَاسِيَةِ بِمَعْهَدِ الْحَقُوقِ وَالعُلُومِ السِّيَاسِيَةِ بِجَامِعَةِ الوَادِي، الَّذِينَ لَمْ يَبْخُلُوا جَهْدًا فِي تَوْجِيهِنَا وَإِمَادَانَا بِمَا احْتَجْنَا إِلَيْهِ.

مُقَدِّمَاتُ

مقدّمة

شهد العالم السياسي المعاصر تجاذبات ونقاشات في الدراسات التي كان مفادها توظيف النظم الانتخابية وما يترتب عنها من عمليات انتخابية والتي بدورها تشكل العقد المجتمعي بين النظام الحاكم (السلطة) والمجتمع السياسي (الاحزاب والجمعيات) من جهة، والمجتمع فيما بينه من جهة أخرى، ومنذ بروز الانظمة السياسية الحديثة سعت الاخيرة إلى خلق آليات تنظم وصول الافراد إلى السلطة وضمان وصولهم وتغييرهم بشكل دوري من جهة ثانية، الا ان هذه الانظمة الانتخابية اختلفت باختلاف التجارب المجتمعية الخاصّة بكل بيئة (مجتمع) والتي تبلورت نتيجة الازهاصات التي حدثت بها.

ويعود تشكل هذه الانظمة الانتخابية إلى بروز النظام السياسي الديمقراطي الذي برز بداية من اندلاع الثورة الفرنسية (1789م - 1799م) التي غيرت في شكل البناء السياسي في فرنسا آنذاك والتي امتدت انعكاساتها إلى غرب أوروبا والعالم الغربي عموماً.

فالنظام الانتخابي يهدف إلى ارساء القواعد التي من شأنها ضمان وجود سلطة سياسية حاكمة في الدولة وصولاً إلى تأسيس قواعد حكمها.

وغير بعيد عن العالم يعرف النظام الانتخابي والعملية الانتخابية في تركيا أهمية كبرى لدى المفكرين والدارسين المهتمين بهذا الشأن ومراكز البحث والدراسات المتخصصة، خاصة في ظل التحولات الجيوسياسية التي عرفها النظام الانتخابي في تركيا والتطورات المتتالية التي شهدتها النظامين السياسي والانتخابي فيها.

وتزامناً مع الحراك التحرري والانفتاحي في العالم خاصّة مع التطور الحادث في مجال حقوق الانسان والمعلوماتية منذ بعد نهاية الحرب الباردة بين القطبين (الشيوعي والليبرالي) والتي لم تكن تركيا بمعزل عنها وعن الاحداث التي شكلت مراكز القوى في غرب أوروبا ومنطقة الشرق الاوسط مع نهاية الصراع الدولي التي اجبرت تركيا حينها ان تكون جزءاً منه.

مقدّمة

لقد شكّلت الانتخابات التركية التي اقيمت سنة 2015م بشقيها والتي نتج عنها تصدر حزب العدالة والتنمية حيث أظهرت الاحصائيات الرسمية أنّ نسب المشاركة المجتمعية كانت الأكبر في تاريخ تركيا والتي ساهمت في عودة طرح مفاهيم متعلقة بالشفافية والنزاهة في مسار العملية الانتخابية خاصة بعد التعديلات والاصلاحات التي قام بها الحزب الحاكم (العدالة والتنمية) عام 2012م والتي ألقت بظلال التغيير على النظام السياسي والبيئة المجتمعية في تركيا وعلاقتها بركائز وأركان مؤسسات الدولة.

وتتطلع هذه الدراسة بالاضافة إلى ما تمّ ذكره إلى تحديد البناء الفكري واللّغوي فيما يخص كل من مفهوم الشفافية وعلاقتها بالنظام الانتخابي والعملية الانتخابية إضافة إلى توصيف ودراسة الظاهرة الانتخابية في تركيا بشكل خاص بالانتخابات البرلمانية التي قيمت في الفترتين 07 جوان و 01 نوفمبر من سنة 2015م .

ولمعالجة هذا الموضوع تبيّنت الدراسة فصلين، تطرّق أولهما إلى الإطار المفاهيمي حيث تضمّن ثلاث مباحث، عرض أولها لماهية الشفافية، فيما عرض الثاني ماهية الانتخابات، أمّا الثالث فتناول كيفية ترسيخ الشفافية في العملية الانتخابية.

أمّا الفصل الثاني فقد تطرّقت الدّراسة فيه إلى مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م، وقسم إلى مبحثين، يعرض الأول سياق الانتخابات التركية، فيما تطرّق الثاني إلى مقومات الشفافية في النظام الانتخابي التركي.

مقدمّة

أهمية الدراسة:

ويمكن تقسيمها إلى أهمية علمية وأخرى عملية وتكمن في:

1- الأهمية العلمية:

- تسلط الدراسة الضوء على مفهومي النظام الانتخابي والعملية الانتخابية وعلاقتها بمفهوم الشفافية.

- توضيح مسار العملية الانتخابية وتأثيراتها داخليا وخارجيا بدءا من تحديد النظام الانتخابي إلى الحملة الانتخابية وصولا إلى فرز الاصوات وعلان النتائج.

2- الأهمية العملية:

- يعتبر النظام الانتخابي ركيزة التمثيل السياسي في كل مستويات السلطة ومن خلاله يمكن الحكم على حجم تمثيل جميع شرائح المجتمع من عدمها.

- تعدّ العملية الانتخابية في تركيا من أكثر الظواهر الانتخابية التي تحوز اهتماما وتطلعا من طرف الفاعلين السياسيين والمنظمات المجتمعية والحقوقية داخليا وخارجيا.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى فكّ الغموض والتداخل فيما يخصّ علاقة النظام الانتخابي في المسار السياسي، ومعرفة مدى تطبيق معايير الشفافية والممارسة الديمقراطية في العملية والنظام الانتخابي التركي.

أسباب اختيار الموضوع:

يمكن ايجازها في اسباب ودوافع ذاتية وموضوعية فيما يلي:

1- أسباب ذاتية:

- تكمن في رغبة الباحث في معالجة الظاهرة والعملية الانتخابية التي تعدّ أحد خصائص الحكم الراشد وعلاقته بالديمقراطية.
- كذلك دراسة انعكاسات التجربة الانتخابية التركية على المنطقة العربية والتي أثّرت على الوضع الاجتماعي والسياسي وعلى تطّعات الشعوب العربية.
- رغبة الباحث في اثراء رصيده المعرفي فيما يخص دراسة النموذج الانتخابي التركي والتي تعدّ من التجارب الجاذبة لأي دارس او باحث سياسي.

2- أسباب موضوعية:

- الجدلية القائمة في العلاقة بين النظام الانتخابي وعلاقته بمؤسسة النظام الديمقراطي التي تسعى لتمثيل من ينوب عن الشعب بشكل واضح وشفاف.
- دراسة الانظمة الانتخابية التي تشكل عصب العملية السياسية والتي من خلالها يتم دراسة مدى جدوى العملية السياسية.

مقدمّة

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة بارة سمير المنشورة سنة 2007م، وهي رسالة لنيل شهادة الماجستير، بجامعة الجزائر بعنوان " أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه (دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري - تيزي وزو-)", وتمت الاستفادة من خلال تعريف النظم الانتخابية وأهميته.
- 2- دراسة فارس بن علوش بن بادي السبيعي المنشورة سنة 2010م وهي أطروحة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بعنوان " دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية"، وتمت الاستفادة من خلال تعريفه للشفافية وآلياتها ومختلف مستوياتها.
- 3- دراسة "مصطفى بلعور" المنشورة سنة 2015م بعنوان "نحو نزاهة العملية الانتخابية من خلال ضمانات قانون الانتخابات رقم 01/12" بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، وتمت الاستفادة منها من خلال معالجته مضمون قانون الانتخابات في الجزائر لسنة 2012م وذلك بالتركيز على دور اللجنة الوطنية المستقلة واللجنة القضائية المشرفة على مراقبة الانتخابات.

حدود المشكلة:

- 1- الحدود المكانية: تحدد مجال معالجة الاشكالية المطروحة في حدود الاقليم الجغرافي للجمهورية التركية وما يحيطها من مؤثرات اقليمية ودولية.
- 2- الحدود الزمانية: تمثلت في الاطار الزمني للتجربة الانتخابية (الانتخابات البرلمانية التركية) والممتدة بين 7 جوان 2015م - 1 نوفمبر 2015م.

مقدمة

اشكالية الدراسة:

تعدّ دراسة النظم الانتخابية من الدراسات التي تحوز شأنًا كبيرًا على مستوى مراكز البحث والدراسات من حيث الأهمية وذلك يتعلّق بما تحمله وتعكسه من تبعات على العملية الديمقراطية كما في الحالة المدروسة والخاصة المتعلقة بالانتخابات البرلمانية في تركيا وبناءً على ذلك نطرح الإشكالية التالية:

➤ إلى أي مدى ساهمت العملية الانتخابية التركية 2015م في تحقيق الشفافية الانتخابية

وترسيخ البناء الديمقراطي للدولة التركية الحديثة؟

كما نطرح الإشكاليات الفرعية التالية للإجابة عن بعض التساؤلات التي تطرحها هذه الدراسة:

- ماذا نعني بالشفافية وما هي علاقتها بالمسار الانتخابي؟
- ماذا نعني بالنظام الانتخابي وما هي أشكاله؟
- ما مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية في مسار الانتخابات التركية؟
- هل يمكن القول ان نتيجة الانتخابات البرلمانية في تركيا للعام 2015م جاءت نتيجة ارهاصات وتجاذبات سابقة؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المقدمة من خلال تقديم الفرضيات التالية:

- 1- يتوقف نجاح العملية الانتخابية على تطبيق آليات الشفافية.
- 2- تطبيق الشفافية في العملية الانتخابية عنصر مهم للوصول إلى نظام سياسي مستقر.

منهج الدراسة:

أ. **منهج دراسة حالة:** وهو منهج يتضمن بحثاً معقداً في وحدة معينة بهدف جمع المعلومات والبيانات المستفيضة عن الوضع القائم لهذه الوحدة وتاريخها وخبراتها الماضية وعلاقتها مع البيئة، ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المتشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الحالة، حيث يتم تتبع الأحداث الأكثر تأثيراً على الوحدة الأساسية سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، سياسية وغيرها.

ب. **المنهج المقارن:** وهو يعتمد على التحليل السياسي المقارن الذي يُعنى بإظهار وتعليل الفروق وأوجه الشبه بين مختلف المؤسسات السياسية وأنماط السلوك السياسي، وسيتم استخدامه في هذه الدراسة في مقارنة نتائج الانتخابات للأحزاب في الدورتين جوان ونوفمبر 2015م.

ج. **أدوات جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة في مجملها على بيانات ثانوية تتوّعت بين كتب، مقالات ورسائل علمية، بالإضافة إلى تقارير منشورة عن طريق الانترنت، كما استقادت الدراسة من تقارير أجنبية ترجمت إلى اللّغة العربية بشأن واقع ونتائج الانتخابات التركية لسنة 2015م.

الْفَيْضُ الْأَوَّلُ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

يعتبر الحكم الراشد من المواضيع الحاضرة والمهمة في مختلف القضايا السياسية والإجتماعية والثقافية، ومن بين هذه المواضيع نجد النظم الانتخابية التي ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية وآليات تولية السلطة، من خلال تطبيق مبادئ وأسس الحكم الراشد من سيادة القانون، المشاركة، المحاسبة والمراقبة، المساواة والشفافية، وهذه الأخير سوف نتطرق إليها الدراسة في هذا الفصل من خلال محاولة حصر مفهوم لها ومعرفة أهميتها، مستوياتها ومختلف متطلباتها، ثم التعريف بالانتخابات ومختلف نظمها، وكذا بالمبحث الأخير سوف تتم معرفة كيفية ترسيخ الشفافية في تلك النظم الانتخابية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية الشفافية

تعتبر الشفافية آلية فعالة لتحقيق الحكم الرشيد، فهي مقوم أساسي له، فالحكم الصالح أو الرشيد يشكل شرطاً مسبقاً من شروط تحقيق التنمية، وذلك من خلال توظيف مقوماته ضمن مؤسسات الدولة بشتى فروعها ومختلف عملياتها ووظائفها، ومن ضمن تلك الوظائف والعمليات نجد العملية الانتخابية أو الانتخابات بصفة عامة التي تتطلب مصداقية ونزاهة ضمنية والتزامها بالشفافية للوصول بالدولة إلى الحكم الرشيد.

المطلب الأول: مفهوم الشفافية

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الشفافية لغةً واصطلاحاً وكذا أهميتها ومستوياتها أهم آلياتها.

1. لغةً:

* شفافية: قابلية الجسم لإظهار ما وراءه، ويستعار للشخص الذي يظهر ما يبطن، فيقال له: رجل ذو شفافية أي تحدت بشفافية: بوضوح تام⁽¹⁾.

* معنى شفف في مختار الصحاح ش ف ف : شَفَّ عليه ثوبه يشف بالكسر شففا أي رق حتى يرى ما تحته، وشُفُوفاً أيضاً وثوب شَفَّ بفتح الشين وكسرهما أي رقيق، والاشتقاق شُرب كل ما في الإناء⁽²⁾.

* وردت مفاهيم الشفافية بمعانٍ قريبة أو متماثلة في اللغات الكردية والعربية والانجليزية، حيث في اللغة الكردية " روشني" أو " روني" أي: " مالا يمنع الرؤيا أو مالا يحجب أو ما لا يمكن الرؤيا من خلاله مثل البلاستيك المائي"، أما في اللغة العربية من " شَفَّ، يشف، شفاف، شففاً" بفتح وكسر الشين، وتعني القدرة على إِبصار الأشياء الموضوعه خلف الشيء، وبالتالي رؤية هذه الأشياء ومعرفة حقيقتها، وفي اللغة الانجليزية "Transparency" تعني الشفافية أي: "كون الشيء شفافاً صريح وجلي وواضح"⁽³⁾.

(1) - قاموس المعاني متحصل عليه من الانترنت بالموقع، تاريخ النصفح: 2016/07/24، الساعة: 18:37.

<http://www.almaany.com>

(2) - معنى شفافية في معاجم اللغة العربية - قاموس عربي عربي، تاريخ النصفح: 2016/07/24، الساعة: 19:02.

<http://www.maajim.com>

(3) - سامي محمد الطوخي، الإدارة بالشفافية - الطريق للتنمية والإصلاح الإداري من السرية وتدني الأداء والفساد إلى الشفافية والتسبب وتطوير الأداء البشري والمؤسسي "دراسة مقارنة"، مصر: دار النهضة العربية، 2006، ص 108.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

2. إصطلاحًا:

* تعددت تعريفات الشفافية على حسب مجالات استخدامها، حيث تناول الباحثون في مفهوم الشفافية بالبحث بهدف الوصول إلى معنى واضح لها، فوفقًا لتعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج إدارة الحكم في الدول العربية (POGAR)، فإنّ الشفافية تشير إلى تقاسم المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، فهي تتيح لمن لهم مصلحة في شأن ما أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن والتي قد يكون لها دور حاسم في الكشف عن المساوئ وحماية المصالح، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصلحة والمسئولية وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور وهي تعني في قاموس اللغة الانجليزية:

"An honest way of doing things that allows other people to know exactly what you are doing. It also means allowing light to pass the rough".

أي الطريقة النزيهة في عمل الأشياء التي تمكن الناس من معرفة ما تقوم به بالضبط، وتشير إلى ما يمكن الرؤيا من خلاله⁽¹⁾.

* ويعرفها هلال بأنها حق كل فرد من العاملين والمستفيدين في الوصول إلى البيانات والاطلاع على المعلومات وآليات صنع السياسات واتخاذ القرارات ويربط هذا التعريف بين الشفافية والفساد من جانب، وبين الشفافية وصنع السياسات العامة والقرارات من جانب آخر⁽²⁾.

* الشفافية حيث تكون الأفعال والقرارات مفتوحة للفحص من قبل إدارات أخرى معروفة كالبرلمان، والمجتمع المدني، وأحيانًا من قبل مؤسسات خارجية كالمنظمات الدولية التي تلعب دور الرقيب⁽³⁾.

(1) - نعيمة مجّد حرب، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة. غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، 2011، ص 10.

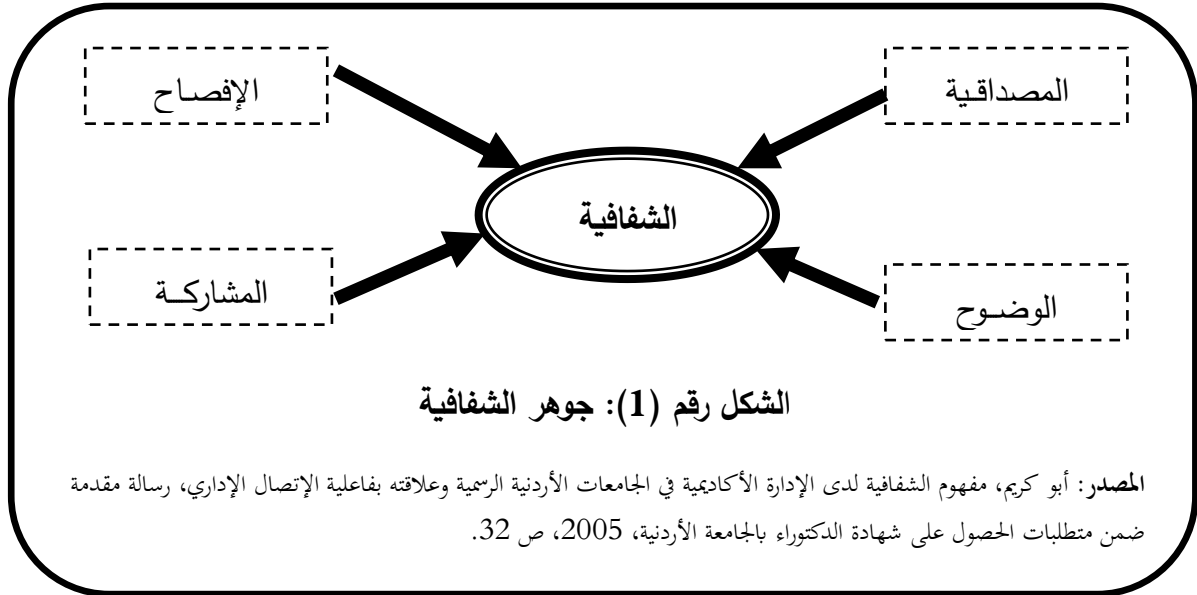
(2) - مجّد بن مجّد أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (1)، العدد (6)، تموز 2012، ص 312.

(3) - حنان حكار وإيمان بوفليسي، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة - ماليزيا-، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية تخصص: حوكمة محلية و تنمية سياسية واقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، 2014-2015، د.ص.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

* ويرى فلورين «FLORINI»: أنّ الشفافية نقيض السريّة؛ فالسريّة تعني أن تخفي أفعالاً عن قصد وبالتالي تعني الشفافية إزالة الستار عن الأفعال المخفية عن قصد، أمّا كوبال «KOPPAL» فتري: أنّ الشفافية والانفتاح تتضمن مشاركة العامة في النتائج، والشفافية كما يراها فوقن «VAUGHN»: هي حرّية تدفق المعلومات، بحيث تكون العمليات والمعلومات في متناول المواطنين، ويعرّف كوتيرل الشفافية «COTTEREEL» بأنّها: توفير المعلومات عن حقائق تهم العامة، ومقدرة المواطنين على المشاركة في القرارات السياسية ومسؤولية الحكومة عن العمليات القانونية، ويضيف بالكين «BALKIN»: أنّ الشفافية ليست مجرد توفير معلومات، لكنّها تحتوي أنواعاً مختلفة من المشاركة بالمسؤولية، وأنّ استخدام أنواعها المختلفة يعتمد على الظروف المحيط⁽¹⁾.

* كما يمكن القول بأنّ الشفافية يرتبط مفهومها بكلمات أربعة هي المصادقية، الإفصاح، الوضوح والمشاركة وذلك كما يوضحها الشكل التالي:



* الشفافية تعني أولاً وقبل كل شيء تدفق المعلومات وعلاوية تداولها عبر مختلف وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، باعتبارها هي التي تساهم في تسهيل مأمورية صد مختلف أشكال

(1) - فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، 2010، ص 15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

الفساد، وتوفير تواصل المواطنين بصانعي القرارات والقائمين على الأمور، لتحفيزهم على تطويق ومحاصرة الفساد واجتثاث جذوره⁽¹⁾.

* تعني الشفافية ضرورة وضوح العلاقة بين الجمهور فيما يخص إجراءات تقديم الخدمات والإفصاح للجمهور عن السياسات العامة المتبعة، وبخاصة السياسات المالية العامة وحسابات القطاع العام وكيفية إدارة الدولة من قبل القائمين عليها بمختلف مستوياته، كذلك تعني الشفافية الحد من السياسات والإجراءات غير المعلنة أو السريّة التي تتسم بالغموض وعدم مساهمة الجمهور فيها بشكل واضح، بكلمات أخرى فإنّ الشفافية عكس السريّة، فالسريّة تعني إخفاء الأفعال عمدًا، بينما تعني الشفافية الإفصاح عن هذه الأفعال وينطبق ذلك على جميع أعمال الحكومة بوزاراتها المختلفة، كما ينطبق على أعمال المؤسسات الخاصة التي يتضمن عملها تأثيرًا على مصلحة الجمهور والمؤسسات غير الحكومية (الأهلية)⁽²⁾.

وكتعريف إجرائي يمكن حصر مفهوم الشفافية في أنّها: مدى مصداقية الدولة أمام المجتمع، من خلال توفير البيئة التي تكون فيها المعلومات حول الظروف الحالية والقرارات المتخذة واضحة ومفصوح عنها، في الوقت المناسب الذي يتيح للمجتمع المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وذلك للحد والقضاء على الفساد وتحقيق الديمقراطية.

(1) - ادريس ولد القابلة، الفساد والشفافية، تاريخ النصف: 2016/07/25، الساعة: 17:43.

<http://www.elaphblogs.com>

(2) - عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، فلسطين، ط2013، ص50.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الثاني: أهمية الشفافية، مستوياتها وأهم آلياتها

أولاً: أهمية الشفافية

تتطوي الشفافية على وضع مدونة سلوك، تخلق الثقة وتؤكد عليها، و تتمثل أهمية الشفافية في⁽¹⁾:

1. تأتي الإدارة بالشفافية كأحد أهم أركان مقومات ومحاور نجاح التنمية المستدامة، لأنها توفر العمل في بيئة تتسم بالشفافية التامة فتؤدي إلى جودة الأداء البشري والمؤسسي وبالتالي تمكّن شركاء التنمية (الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمواطنين) من الوصول إلى الأهداف ودفع حركة التقدم والنهوض بالمجتمع.
2. تعمل الشفافية على المشاركة في اتخاذ القرارات، وتسمح بتوعية المواطنين واطلاعهم على الخيارات المتاحة، وتحقيق العدالة في تقييم أداء العاملين والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح، إضافة إلى كونها آلية لتحقيق المساءلة.
3. تحارب الشفافية الفساد بكافة صورته وأشكاله، حيث أنّ شفافية التشريعات وعدم قابليتها للتأويل يساعد في منع الانحراف، ويحد من إمكانية اختراقها، كما أنّ شفافية التشريعات تساعد في إزالة المعوّقات وتبسيط الإجراءات، الأمر الذي يمكّن من زيادة الكفاءة وفعالية الأداء.
4. تحقق الشفافية والنزاهة للموظف، والابتعاد عن الاجتهاد الشخصي في تفسير القوانين والأنظمة، والتوسّع في اللامركزية وبساطة الهيكل التنظيمي للمؤسسات، وسهولة إيصال المعلومات من القمة للقاعدة والتغذية العكسية، وبالتالي فإنّ وجود تشريعات واضحة وشفافة يؤدي إلى تنمية الثقة لكافة فئات المجتمع والحفاظ عليها.
5. إنّ الشفافية مطلوبة في المنظمات الإدارية فيما بين القيادات من جهة، والعاملين تحت إدارتهم من جهة أخرى، وذلك حتى لا تكون المنظمة غامضة في توجهاتها ممّا يقلل من روح الانتماء لها، لذا فالمكاشفة وإيضاح المعلومات بين القيادات العاملة يعزّز دور الولاء لدى العاملين ويزيد من نتائجهم حين يعرفون كل شيء عنها باعتبار أنهم جزء من هذه المنظمة.

(1) - نعيمة مُجّد حرب، المرجع السابق، ص 12.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

6. الشفافية الإدارية وسياسة الانفتاح على العاملين والمشاركة وتوافر المعلومة تجعل العاملين أكثر إيماناً بقدرتهم بالتأثير في نتائج الأعمال، ويتحوّل اهتمامهم من التركيز على تحقيق حاجات الأمان والتقدير الذاتي إلى الاهتمام بالأداء والإنتاج.

7. تسهم الشفافية الإدارية في نجاح خطط التطوير والتغيير حيث يوجّه قادة المنظمات العديد من التحديات التي تقاوم مسعاها في إحداث التغيير المنشود، ولضمان مشاركة العاملين ينبغي إقناعهم بمضامين التغيير ودواعيه، ولهذا فإنّ الإدارة التي تتبنى مبدأ الشفافية الإدارية وتعلن عن سياستها وخططها تكون بذلك قد قلّصت من الطاقات السلبية التي يبذلها العاملون في مقاومة التغيير وحولتها إلى نواتج ايجابية.

8. تعزّز الشفافية الإدارية الرقابة الذاتية، حيث يتمتع الأفراد العاملون في التنظيمات الإدارية المطبقة لمفهوم الشفافية الإدارية باستقلالية أكثر أثناء قيامهم بواجباتهم، فكل شيء واضح لدى العاملين ولديهم من الصلاحيات ما يكفي لاتخاذ القرارات الخاصة بنطاق عملهم ضمن قواعد العمل وأنظمتها، وهذا يعزز الرقابة الذاتية بدلاً من الرقابة الإدارية المستمرة.

9. تعمل الشفافية على تطوير وظائف الوحدات الإدارية من وحدات إدارية متخصصة، إلى فرق عمل تقوم بأداء وظائفها بشكل أفضل وأوضح وأكثر شفافية، لأنّ الجهود المبذولة هي جهود مشتركة لكل أفراد الوحدة الإدارية ممّا يؤدي إلى ترسيخ قيم التعاون وتضافر الجهود ووضوح النتائج، حيث يكون أداء الأعمال جماعياً.

10. تعدّ الشفافية بحياة أكثر أماناً للعاملين من خلال رقابة هيئات الدولة الدقيقة على جميع العناصر التي تسبب أي نوع من المخاطرة وتشجع على استغلال أفضل لأصول المنظمة⁽¹⁾.

ومنه نستطيع أن نقول أنّ أهمية الشفافية تظهر من خلال عملها على تمكين المعنيين بالقرارات الصادرة من خارج وداخل المؤسسة، والعمل على تلبية حقوق العامة من خلال مشاركتهم في المعلومات، وتقديم المساعدة لهم في فهم إدارة عمليات البيانات الداخلية، وتسمح بتوعية المواطنين وإطلاعهم على الخيارات

(1) المرجع نفسه، ص 13.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المتاحة، وتسهيل عمليات تقييم الأداء، وتحقيق الديمقراطية والمساءلة وضمان نجاحهما والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح، إضافة إلى كونها آلية للوصول إلى حكومة مفتوحة ولتحقيق المساءلة⁽¹⁾.

ثانياً: مستويات الشفافية⁽²⁾

أ- المستوى الذاتي: في هذا المستوى تتطلب شفافية الإجراءات الإدارية ضرورة توافر الأبعاد التالية:

1. ضرورة العمل على توعية وزيادة إدراك كل من الموظف والمواطن، من خلال تكثيف برامج التوعية حول طبيعة ومهام الدائرة والواجبات التي ينبغي القيام بها.
2. تثبيت مراحل انجاز المعاملات على النماذج جميعها.
3. تعميم الاعلان عن حالات التميز والنجاح وحالات التجاوز وال فشل.

ب- المستوى الشمولي: في هذا المستوى تتطلب الشفافية ضرورة توافر الأبعاد التالية:

1. التزام الحكومة والادارات العليا بمبدأ دولة المؤسسات والقانون.
2. اجراء اللقاءات بصورة مستمرة ومنتظمة بين الأجهزة المركزية في الادارة العامة، وأجهزة الرقابة، وذلك لتسهيل عملها.
3. تعميم مفهوم مجالس التنسيق المشترك لادرات القطاعات المشتركة في الفعاليات كافة.
4. تفعيل دور الرقابة والمحاسبة على الادارات المالية والموزنات، وتقييم الأداء للقيادات والادارية العليا.

ثالثاً: آليات الشفافية⁽³⁾

ويمكن الإشارة إلى منظومة من الآليات التي تجسد البيئة المواتية لتحقيق الشفافية، منها:

- 1- الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- 2- قيام شراكة حقيقية بين الحكومة والمواطن ممثلة بمؤسسات المجتمع المدني.
- 3- سيادة القانون.

(1) - فارس بن علوش بن بادي السبيعي، مرجع سابق، ص 18،19.

(2) - المرجع نفسه، ص 25،26.

(3) - علي الصاوي، ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، القاهرة: مسودة مناقشة المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009م، ص 5.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

4- التشريع وقوانين تساعد المواطنين وهيئات المجتمع المدني على ممارسة أشكال المساءلة والمحاسبة للمسؤولين العموميين.

ومن الجدير بالذكر أن المعايير الدولية لقياس مستوى تحقيق الشفافية تتضمن مايلي:

- 1- تصميم الإجراءات والتعليمات الحكومية في شكل قواعد قانونية مكتوبة ومنشورة.
 - 2- وضع قواعد واضحة للنشر والإفصاح تحدد فيها المعلومات التي يجب توفيرها، والمواعيد التي يجب نشرها فيها، وكذا المسؤولية القانونية عن عدم نشرها.
 - 3- أن توفر المؤسسات الحكومية معلومات كافية لفهم عملها وتسهيل مراقبة أدائها.
- وكما يمكن القول أن تطبيق الشفافية يحتاج إلى حزمة من المتطلبات أهمها:

- 1- توافر الديمقراطية في المجتمع.
- 2- الوضوح وعدم الغموض في الانظمة والقوانين والاجراءات واعلانها للمواطنين والموظفين.
- 3- نشر الوعي لدى الموظفين والمواطنين وتعريفهم بحقوقهم وواجبهم.
- 4- التنسيق المستمر بين الاجهزة المعنية بالقوى البشرية والتطوير الإداري.
- 5- التعيين في الوظائف على أساس الكفاءة المطلقة.
- 6- تطوير شبكة المعلومات بين الدوائر والمؤسسات كافة وتسهيل تدفق المعلومات.
- 7- تعزيز دور أجهزة الرقابة المالية والإدارية.
- 8- تطبيق الحوكمة الالكترونية.
- 9- مشاركة المجتمع المدني في مكافحة الفساد والقيام بالاصلاح.
- 10- تبسيط إجراءات العمل وتطوير قدرات موظفي الجهاز الحكومي.
- 11- حرية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني⁽¹⁾.

(1) - كاوه مٌجْد فرج قرداغي، أثر الشفافية والمساءلة على الاصلاح الاداري دراسة تحليلية لأراء عينة من مواطني إقليم كوردستان وعلى مستوى محافظتي

سليمانية و أربيل، منظمة كيدو KEDO، 2011، ص 4.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

12- الاخذ بمفاهيم إدارة الجودة الشاملة وذلك بالتطوير والتحسين المستمرين للأنظمة واللوائح والتشريعات والاجراءات الادارية لضمان حرية الاطلاع والشفافية، من أجل الوصول إلى قواعد ملزمة تضمن ارضاء المواطنين وأصحاب المصلحة المعنيين بتلقي خدمات القطاعات الحكومية⁽¹⁾.

المبحث الثاني: ماهية الانتخابات

تعتبر الانتخابات إحدى مظاهر النظام الديمقراطي، إذ لا ديمقراطية من دون انتخابات وتداول سلمي للسلطة وتعددية ومساواة واحترام الحقوق والحريات، فهي مؤشرات على وجود النظام الديمقراطي، لكن الانتخابات وحدها لا تجسد الديمقراطية فحسب، حيث أنّ النظام الديمقراطي يعني أكثر بكثير من مجرد انتخابات دورية، والانتخابات ليس غاية بحدّ ذاتها بل هي خطوة ضرورية ومهمة في طريق إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمعات، ولاسيما بمشاركة الفرد في اختيار من يمثله، ولذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مفهوم الانتخابات والعملية الانتخابية وكذا دراسة النظم الانتخابية.

المطلب الأول: مفهوم الانتخابات والحملة الانتخابية

أولاً: تعريف الانتخابات

1. لغةً⁽²⁾:

* الانتخابُ : الاختيارُ

* الانتخابُ إجراء قانوني: يُحدّد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليُختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو لعضويتها، أو نحو ذلك.

2. إصطلاحاً:

* تعتبر كلمة انتخاب (élection) مرادفة لحرية الاختيار، وهي تعني أن يختار (to chose)، وعلى هذا فالنظم الانتخابية هي بمثابة أدوات لاختيار الحاكمين⁽³⁾، كما يعني الانتخاب نمط لأيلولة

(1) - فارس بن علوش بن بادي السبيعي، المرجع السابق، ص 34.

(2) - قاموس المعاني، المرجع السابق.

(3) - طارق حمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م، ص 17، 18.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

السلطة يركز على اختيار المواطنين لممثليهم أو لمدوبيهم على المستوى المحلي، الوطني أو المهني، أو هو نمط لمشاركة المواطنين في الحكم في إطار الديمقراطية التمثيلية⁽¹⁾.

* ويعرّف الانتخاب أيضا بأنه اختيار شخص أو أكثر من بين عدد من المرشحين من طرف مجموعة من الأفراد لتمثيلهم في حكم البلاد⁽²⁾.

* ويعرّفه الفقه الفرنسي بأنه حق الاختيار على نحو تتسابق فيه الإيرادات المؤهلة لتلك الممارسة ويضيف الفقه الدستوري إلى الانتخاب وصف "السياسي" الذي يعبر فيه الناخبون عن السيادة الوطنية ويشمل الانتخاب السياسي رئيس الدولة والانتخابات التشريعية والاستفتاءات⁽³⁾.

* وتعرّف الانتخابات على أنّها " الطريقة التي يتاح من خلالها للشعب حرية التعبير عن إرادته بناء على اقتراع يجري على قدم المساواة بين الناخبين، وأن يكون اقتراعا سرياً"، والمساواة هنا تتعلق بقوة التصويت أي لا يحمل صوت من حيث المبدأ وزناً غير متكافئ مع ما يحمله صوت آخر، وبالتالي تكون لجميع الأصوات نفس قوة التأثير، وقد نصّت المادة 20 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: " أنّه لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية الحق في المشاركة في حكم بلده مباشرة أو عن طريق ممثلين، وأن يشارك في انتخابات عامة تجرى بالاقتراع السري، وأن تكون نزيهة ودورية وحرّة"⁽⁴⁾.

* ويرى "الجابري" أنّ الانتخاب نوع من الديمقراطية، والذي يفترض فيه أن يقوم على أساس ديمقراطية، ويلخصها في المساواة في الإمكانات والإمكانات والوسائل، ومعنى الانتخاب عنده هو الاختيار، أي أن ينتخب المواطن معناه أنّ إمكانات عدة تتاح أمامه ليختار أيّاً يشاء منها، ويضيف أنّه ليختار الناخب يجب أن يكون حرّاً فيما يريد، ولماذا يريد، ويملك الاستطاعة

(1) - أحمد سعيّفان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، بيروت: مكتبة لبنان، 2004، ص 53.

(2) - أحمد رشاد يحي الرصاص، النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه جامعة عين شمس بالقاهرة، 1995م، ص 36.

(3) - محمد عبد اللطيف، إجراءات القضاء الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية، 1989م، ص 85.

(4) - جاي س جود ويل جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية، تر: أحمد منير وفايزة حكيم، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000م، ط1، ص 57، 58.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

على تحقيق هذا الذي يريد، وهي تظهر علاقة الحرية بالاختيار، التي تصبح استبعادًا واستغلالًا إذا كان هناك تفاوت في القدرة على التمتع بها⁽¹⁾.

* الانتخابات هي المظهر الرئيسي للمشاركة السياسية من قبل الشعب لاختيار ممثلهم في المجالس المختلفة عن طريق التصويت وهي الطريقة الوحيدة لتنفيذ الديمقراطية الليبرالية التمثيلية في ظل تزايد أعداد السكان وعدم إمكانية تطبيق الاجتماع الكامل لأفراد الشعب⁽²⁾.

* الانتخابات هي إحدى آليات المشاركة السياسية ووسيلة لصنع الخيارات السياسية، إذ توفر ممارسة واقعية لاختيار القادة وتقرير قضايا وطنية مطروحة، وفي ظل عدم إمكانية حكم أعضاء المجتمع أنفسهم مباشرة، تكون ممارسة عملية تهيئ الفرصة لتشكيل حكومة ديمقراطية لتمثيلهم أمر ضروري⁽³⁾، فهي فرصة لمشاركة كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الانتخاب، مما جعل هذه العملية أساس النظم الديمقراطية، والتي من شروط قيامها؛ اختيار الحكام والنواب عبر انتخابات حرة، نزيهة، متتالية وبعيدة عن أية ضغوط على المواطنين، وكذا إعطاء كل المواطنين البالغين حق التصويت في الانتخاب⁽⁴⁾.

وكتعريف إجرائي للانتخابات يمكن القول بأنها تلك العملية التي تتم على مستوى من المشاركة الفردية الحرة للشعب، لمن لهم الأهلية في اختيار ممثلين لهم، لتلبية متطلباتهم وحاجاتهم واتخاذ القرارات السليمة والمواتية للظروف الاجتماعية الآنية بكل نزاهة وشفافية، مع التزام الممثلين المنتخبين بعودهم وتنفيذها بصفة الديمقراطية، وكذا دورية الانتخابات حسب ما يمليه القانون الحاكم.

في حين نجد أنّ الانتخابات هي إحدى وسائل تداول السلطة بالطرق السلمية، وتقوم أساسًا على حرية الاختيار لمن يكسبه الدستور حق الانتخاب، والانتخابات الحرة التي يقوم عليها النمط الانتخابي تقترض توافر عدة شروط:

(1) - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1997، ص ص 16-18.

(2) - إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية، نفسية وإعلامية)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004، ط1، ص 37.

(3) - عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، بيروت: دار الثقافة والنشر، ط1، 2003، ص 52.

(4) - مركز حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والانتخابات، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1994، ص 12.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

1. أن تتعدد البدائل موضوع الاختيار.
 2. حرية معرفة ومناقشة البدائل موضوع الاختيار، مع ضمان حرية وفرص متساوية لكل المتنافسين ومؤيديهم لممارسة الدعاية.
 3. محدودية ومعقولية عدد المرشحين بشكل يناسب إدراك المواطن العادي.
 4. ضرورة وجود أوزان متساوية للأصوات لكل من بلغ سن الرشد السياسي.
 5. العمل على ضمان تحقيق حرية الناخب في اختياره بتوفير سرية التصويت التي تنصّ عليها المبادئ الديمقراطية.
 6. ضرورة أن تعكس إجراءات حساب الأصوات التعبير الحقيقي عن تفضيلات الناخبين لكل بديل، مع التصريح وإشاعة النتائج الدقيقة المفصلة في اقرب وقت.
- وبتوفر هذه المعايير يتمكن الناخب من التمتع بحقه الانتخابي على أحسن صورة وبشكل تام⁽¹⁾.
- وتظهر أهمية الانتخاب الممارس في ظل الشرعية واحترام مبدأ التداول على السلطة، بجعل السلطة المفوضة بناء عليه عنواناً للدولة الديمقراطية التي لا يمكن المساس بها أو تغييرها، إلا بالطرق الرسمية التي يحددها الدستور⁽²⁾.

(1) - بارة سمير، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه (دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري - تيزي وزو-)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر - بن يوسف بن خدة، 2007، ص 44.

(2) - صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 - 2004، شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات إدارية، جامعة الجزائر، 2008، د ص.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

ثانياً: تعريف الحملة الانتخابية

- يقصد بالحملة الانتخابية كافة أشكال الأعمال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين، منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الانتخابات من أجل التأثير في الناخبين وكسب أصواتهم⁽¹⁾.
- كما يمكن تعريفها على أنها الفترة التي تسبق موعد الانتخابات المحدد رسمياً وقانونياً (أي بموجب قانون الانتخابات)، والتي يتقدم خلالها المرشحون بعرض برامجهم على الناخبين، وقد لجأ المشرع ومعه السلطات التنظيمية التنفيذية والقضائية بهدف تحقيق مبدأ المساواة بين المرشحين والمواطنين وضبط وسائل الدعاية، إلى حصر الحملة الانتخابية في شبكة من القواعد القانونية، على شرط أن تؤمن الدولة لجميع المرشحين التسهيلات ذاتها من أجل القيام بحملاتهم الانتخابية، وأن تحول دون تجاوز أحد الأطراف باستعمال امتيازاته (المال، وسائل الإعلام العامة...)، للتأثير غير المشروع وغير المتكافئ على الناخبين، وتعمل السلطات الرسمية ولجان المراقبة والإشراف على التكفل بضمان مبدأ المساواة في حال استعمال المرشحون للوسائل الدعائية والسمعية البصرية غير المرخص والمسموح بها قانوناً، كما تتولى تطبيق مبدأ الحياد الذي تنتهجه السلطات العامة في هذا المجال، أي أنّ سلطات الدولة لا تمثل أي طرف مرشح، وعليها أن لا تتاصر أو تؤيد أيّاً من المرشحين⁽²⁾.
- وهناك من يرى أنّ " الحملة الانتخابية هي الأنسقة الاتصالية السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقييم التي يمارسها مرشح أو حزب بصدد حالة انتخابية معينة، وتمتد مدة زمنية ومحددة تسبق موعد الانتخابات المحدد رسمياً (قصير المدى)، بهدف تحقيق الفوز في الانتخابات عن طريق الحصول على أكبر عدد من الأصوات باستخدام وسائل الاتصال المختلفة وأساليب استمالة مؤثرة، تستهدف جمهور الناخبين"⁽³⁾.

(1) - حامد عبد الماجد قويسى، دراسات في الرأي العام - مقارنة سياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، د س، ص 377.

(2) - عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1995، ص 583.

(3) - زكرياء بن صغير، الحملات الانتخابية (مفهومها، وسائلها وأساليبها)، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004، ص 15.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

يتداخل مفهوم الحملة الانتخابية مع عدّة مصطلحات أخرى مثل: الاتصال السياسي، التسويق السياسي وكذا الدعاية السياسية والتي سوف تحاول الدراسة أن تبرز مفهوم كل منهم فيما يلي:

أ. **الاتصال السياسي:** هو عبارة عن مجال شاسع غير محدد ومتقلب، بحسب الاعتبارات التي يستخدمها المرشحون في حملاتهم الانتخابية، بغية التأثير في المواطنين والوصول إلى إقناعهم بأفكارهم وآراءهم، حتى يتمكن المرشحون من تحقيق أهدافهم التي تبرز في المضمون السياسي، وهو آلية لاكتساب الشرعية من طرف المواطنين، فالانتخابات بالرغم من أنّها شرط، لا تكفي للتعبير عن شرعية المنتخب الجديد، والتي يمكن أن يترجمها هذا الأخير، إذ لا توجد سياسة من دون شرعية، فهو ظاهرة جد حديثة تبحث في تنمية التقنيات المهمة للاستثمار السياسي، وسبل التواصل السياسي بين مختلف فواعل الحدث السياسي⁽¹⁾.

ومنه نجد أنّ الاتصال السياسي يحقق أهداف الحملة بنجاح، فكلما كان سريعًا وصحيًا صادقًا وواضحًا، وتستخدم فيه مختلف أجهزة الإعلام، ومنه ستنعكس صحة ومصداقية أهداف هذه الحملة بصورة صحيحة وصادقة وواضحة عن مرشح معين ممّا يزيد من نسبة مؤيديه إن كانت تتوافق وطموحات الناخبين.

ب. **التسويق السياسي:** هو مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تعظيم وتنظيم عدد المؤيدين لمرشح سياسي أو لحزب معين أو برنامج أو فكرة معينة، بما في ذلك الدعم المادي الجماهيري، باستخدام كافة وسائل الاتصال الجماهيري، أو أي وسائل أخرى ضرورية⁽²⁾.

يمكن القول أنّ التسويق السياسي يتجدد في كل حملة سياسية أو انتخابية جديدة، حيث يعمل على تزويد الاتصال السياسي بكل المعلومات ولذلك فهو ضروري، ويعتبر التسويق السياسي من أهم العناصر المستعملة في الحملات الانتخابية، خاصّة في ظل تطور تقنيات الاتصال، مهمته نقل مجموعة من الرسائل الموجّهة للناخبين.

(1) - السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في علم الاجتماع السياسي - الأدوات والآليات)، ج3، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002، ص 28-31.

(2) - عبد السلام أبو فحف، التسويق السياسي (فن البيع - التفاوض)، الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2004، ص 13.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

ج. **الدعاية السياسية:** تعتبر عملية منظمة تهدف إلى التأثير على الرأي العام، وذلك لأنها تتلاعب بالعواطف بقصد الوصول إلى خلق حالة من حالات التوتر الفكري والشحن العاطفي، الذي لا بدّ وأن يؤدي إلى تسوية التابع المنطقي، ولأنها عملية إقناع تسعى إلى تحقيق غاية واحدة، وهي تغيير الاستجابة في مواقف المواطنين بالنسبة للمشكلة المعينة⁽¹⁾.

وبالتالي تزداد الدعاية السياسية في فترة الحملة الانتخابية إذ تصبح الوعود السّمة الأساسية التي تميّز الانتخابية، والتي تؤثر بصفة متفاوتة على الناخبين.

المطلب الثاني: ماهية النظم الانتخابية وأنواعها

أولاً: نظرة عامة للنظم الانتخابية

يمكن تعريف النّظم الانتخابية بشكل بسيط على أنّها ترجمة الأصوات التي يتم الإدلاء بها إلى مقاعد تفوز بها الأحزاب والمرشحون وهناك تغيرات ثلاث تفسر في هذه العملية وهي؛ المعادلة الانتخابية المستعملة والتي ما إذا كانت تعددية، أغلبية، تناسبية، مختلطة أو نظام آخر، ومعرفة المعادلة الحسابية لحساب تخصيص المقاعد؛ هيكله الاقتراع وهو ما إذا كان المقترع يصوّت لمرشح أو حزب وما إذا كان المقترع يقوم باختيار واحد أو يعبر عن سلسلة من التفضيلات، وحجم المنطقة؛ أي انه ليس عدد الناخبين الذين يعيشون في المنطقة، وإنّما عدد الممثلين التي تنتخبهم المنطقة والمجلس التشريعي أو المحلي⁽²⁾.

يتميّز النظام الانتخابي بصياغته ومضامينه الدستورية والقانونية والإجرائية، بالتناسق والتناغم وعدم التضارب بين كافة مستويات الانتخاب الرئاسية، التشريعية والمحلية، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من القواعد والقوانين واللوائح وإجراءات الانتخاب التي تصدر من تلك القاعدة الدستورية الرّاسخة، ذلك أنّ القوانين تتّسم أساساً بالعمومية⁽³⁾.

(1) - ريفيق سكري، مدخل في الرأي العام والاعلام الدعاية، طرابلس: لجروس للنشر، ط1، 1984م، ص ص 40، 41.

(2) - فرانشسكا بيندا وآخرون، التحوّل نحو الديمقراطية (الخيارات الرئيسية في عملية التحوّل الديمقراطي في العراق)، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابية، 2005، ص 14.

(3) - نجاد البرعي وآخرون، إصلاح النظام الإنتخابي في مصر، القاهرة: جماعة التنمية الديمقراطية، ط1، 1998، ص 137.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

وتتمثل أهمية النظم الانتخابية في ما يلي (1):

1. تقوم المؤسسات السياسية بتشكيل قواعد اللعبة التي تجري ممارسة الديمقراطية في إطارها، غالبًا ما يدور الجدل حول أنّ النظام الانتخابي هو المؤسسة السياسية التي يمكن التلاعب بها بسهولة، سواء للأفضل أم للأسوأ، إذ أنّ اختيار النظام الانتخابي يمكن أن يحدّد بفاعلية من سيتم انتخابه والحزب الذي سيفوز.

2. يمكن أن تشجع بعض النظم الانتخابية النزاعات الانشاقاقية، في حين تشجع نظم أخرى الأحزاب على الحديث بصوت واحد، وتضع حدًا للمعارضة فيها.

بالنسبة لمعايير تصميم النظام الانتخابي، من الأفضل عند القيام بذلك البدء بتحديد قائمة من المعايير التي تلخص ما يراد تحقيقه وما يراد أن تتجنبه بصفة عامة، ويمكن أن نقدّم مجموعة من المعايير قد تتعارض مع بعضها بصورة متبادلة، ولكن إرساء الأولويات بين هذه المعايير المتنافسة هو المهمة الأكثر تحديًا وهذه المعايير هي (2):

1. **التمثيل:** حيث يأخذ التمثيل عادة أربعة (4) أشكال على الأقل، وهي التمثيل الجغرافي وتمثيل الانقسامات الإيديولوجية داخل المجتمع، والتمثيل الحزبي السياسي والتمثيل الوصفي الذي يجعل من المجلس التشريعي مرآة الأمة التي يجب أن تبدو وتشعر وتتكلم وتعمل بطريقةٍ بعكس إرادة الشعب كلّها.

2. **الانتخابات الهادفة وإمكانية المشاركة فيها:** إنّ صعوبة وتعقيد عملية الاقتراع، أو تجاهل وزن أصوات الشعب وإرادته يقلّل من معنى ووزن الانتخابات في نظره، فسهولة الإجراءات ووضوحها ودرجة ثقة الناخب تزيد من نسبة المشاركة الانتخابية، ويجب أن نعلم أنّ أهمية الانتخابات تتبع من هدفها، فالانتخابات غير الحقيقية الشكلية التي تجرى في بعض الأنظمة الدكتاتورية، والتي يغيب فيها الاختيار الحر تسقط أهميتها.

3. **تقديم حوافز للتدفق والمصالحة:** ينظر للأنظمة الانتخابية كأداة لإدارة النزاع داخل المجتمع، فقد تشجع بعض الأنظمة في بعض الظروف الأحزاب على القيام بمناشآت عامة للدعم الانتخابي خارج

(1) - أندرو رينولدزون ريلي، أشكال النظم الانتخابية، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابية، 2002، ص ص 7-8.

(2) - فرانيسكا بيندا وآخرون، المرجع السابق، ص 25.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

قاعدة نواة أعرفهم الأصيلة، فيتم بذلك تجاوز النواحي العرفية والإقليمية والإيديولوجية، ومن ناحية أخرى يمكن أن تشجع الأنظمة الانتخابية الناخبين بأن ينظروا إلى خارجي مجموعتهم، ويفكروا بالتصويت لأحزاب أخرى، ويولد مثل هذا السلوك الانتخابي التكيف في داخل المجتمع وزيادة وحدته⁽¹⁾.

4. **تسهيل وجود حكومة مستقرة وفعالة:** وهي نتيجة للنظام الانتخابي المطبق وما يفرزه من نتائج، لأنّ قدرة الحكومة عن سن تشريعات يرتبط أساساً بقدرتها على امتلاك أغلبية برلمانية تمكّنها من العمل بسهولة، وهذا بدوره يرتبط بالنظام الانتخابي، ولذا يجب على النظام الانتخابي -بقدر الإمكان- أن يعمل بطريقة حيادية إنتخابية حيال الأحزاب والمرشحين، ويجب عليه أن لا يميّز بشكل صريح ضد أي مجموعة سياسية، لأنّ الإدراك بأنّ السياسات الانتخابية في الديمقراطية لا تعطي فرصاً متساوية يمثل إشارة إلى أنّ النظام السياسي ضعيف وأنّه سيكون عرضة لعدم الاستقرار.

5. **مسائلة الحكومة:** إذ يمثل هذا المعيار أحد القواعد الأساسية للحكومة التمثيلية، وغيابه يعني عدم الاستقرار على المدى البعيد، وهنا يجب أن يكون الناخبون قادرين على التأثير في تشكيل الحكومة، وتسهل الأنظمة الانتخابية جيّدة التصميم تحقيق هذا الهدف.

6. **مسائلة الممثلين:** تتمثل في المسائلة على المستوى الفردي بقدر الناخبين على وقف هؤلاء الذين ما إن يتم انتخابهم حتى يتراجعوا عن الوعود التي قطعوها، أو يظهروا عدم الكفاءة أو الكسل في مناصبهم.

7. **تشجيع الأحزاب السياسية:** تشير الدلائل في كل الديمقراطيات الراسخة و الديمقراطيات الجيدة على المدى البعيد، أي المدى الذي يعزل فيه النظام الديمقراطي عن التّحديات التي تواجه النظام السياسي، إلى ضرورة وجود أحزاب سياسية قويّة وفعّالة، ويجب على النظام الانتخابي أن يشجع هذا التوجه بدلاً من تشجيع التشرذم الحزبي وترسيخه، أمّا تطوير دور الأحزاب كوسيلة لدعم القادة السياسيين الأفراد هو اتجاه آخر يمكن تسهيله أو إعاقته بواسطة قرارات النظام الانتخابي.

(1)-المرجع نفسه، ص 26.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

8. تشجيع المراقبة والمعارضة الفعالة: ولا يعتمد الحكم على أولئك الذين يتواجدون في السلطة فقط، وإنما يعتمد بنفس القدرة على أولئك الذين يعارضونهم، ويجب أن يساعد النظام الانتخابي التأكيد على وجود جماعة معارضة قابلة للحياة السياسية التنافسية، تستطيع أن تقيم بصورة نقدية عملية التشريع، وتتساءل حول أداء السلطة التنفيذية وتضمن حقوق الأقلية، وتمثل ناخبها بشكل فعال، ولها قاعدة شعبية بالقدر الذي يجعلها فعالة وقادرة على تقديم بديل واقعي للحكومة الحالية، وإذا جعل النظام نفسه المعارضة قاصرة، فإنّ الحكم الديمقراطي يصبح ضعيفاً من الداخل، ولذا على النظام الانتخابي أن يعيق نمو الاتجاه القائل بأنّ "الربح يأخذ كل شيء"⁽¹⁾.

9. استدامة العملية الانتخابية: يعتمد اختيار أي نظام انتخابي على التكاليف المالية والقدرات الإدارية ويأخذ الإطار السياسي الدائم بعين الاعتبار الإمكانيات المتوفرة في البلاد بما فيها ما يتعلق بتوفير أصحاب الخبرة والمهارات لإدارة الانتخابات، وما يتعلق بالمطالب المالية على الميزانية الوطنية، لأنّ البساطة على المدى القريب لا تؤدي دائماً إلى الفعالية في التكلفة على المدى البعيد، إنّ النظام الذي يبدو في البداية بأنه مكلف أكثر قليلاً لتنفيذه وأكثر تعقيداً لفهمه، يمكن أن يساعد في المدى البعيد على الاستقرار في البلاد والتوجّه نحو ترسيخ الديمقراطية.

10. أهمية المقاييس الدولية: إنّ تصميم الأنظمة الانتخابية يحدث في سياق عدد من المواثيق والمعاهدات الدوابة وأنواع أخرى من الإجراءات القانونية، التي تؤثر على القضايا السياسية، إلاّ أنّه لا توجد مجموعة كاملة من المقاييس الدولية المتفق عليها للانتخابات، باستثناء الإجماع الذي تلقاه مثل هذه المقاييس والمعايير، والتي تشمل مبادئ الانتخابات الدولية الحرة والالتزام بمبدأ الصوت الواحد للشخص الواحد، ويوجد إدراك متزايد بأهمية القضايا التي تتأثر بالأنظمة الانتخابية مثل: التمثيل العادل لجميع المواطنين، المساواة بين الرجل والنساء، احترام حقوق الأقليات، وضع اعتبارات خاصة بالمعاقين وإلى غير ذلك⁽²⁾.

وفي الواقع - كما تظهر هذه المعايير - فإنّه لا يوجد نظام انتخابي يمكن اعتباره من منظور القانون الدولي أكثر شرعية من أي نظام آخر، ولذا كل ما يشترط وجوده في النظام الانتخابي هو أن يحمل

(1) - المرجع نفسه، ص 27.

(2) - أندرو رينولدزون ريلي، المرجع السابق، ص 14.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

في طياته علاقة معقولة بين الهدف المنصوص عليه دولياً في القانون الدولي والممارسة العملية، لذلك ركّز الاتحاد البرلماني على أهمية الرابطة المعقولة بين الناخبين والمنتخبين⁽¹⁾. وعلى هذا يجب أن ييسر النظام المختار التعبير عن إرادة الشعب عن طريق انتخابات دورية وصادقة بناء على اقتراح يجري على قدم المساواة بين الناخبين.

ثانياً: دراسة شاملة لأنواع النظم الانتخابية

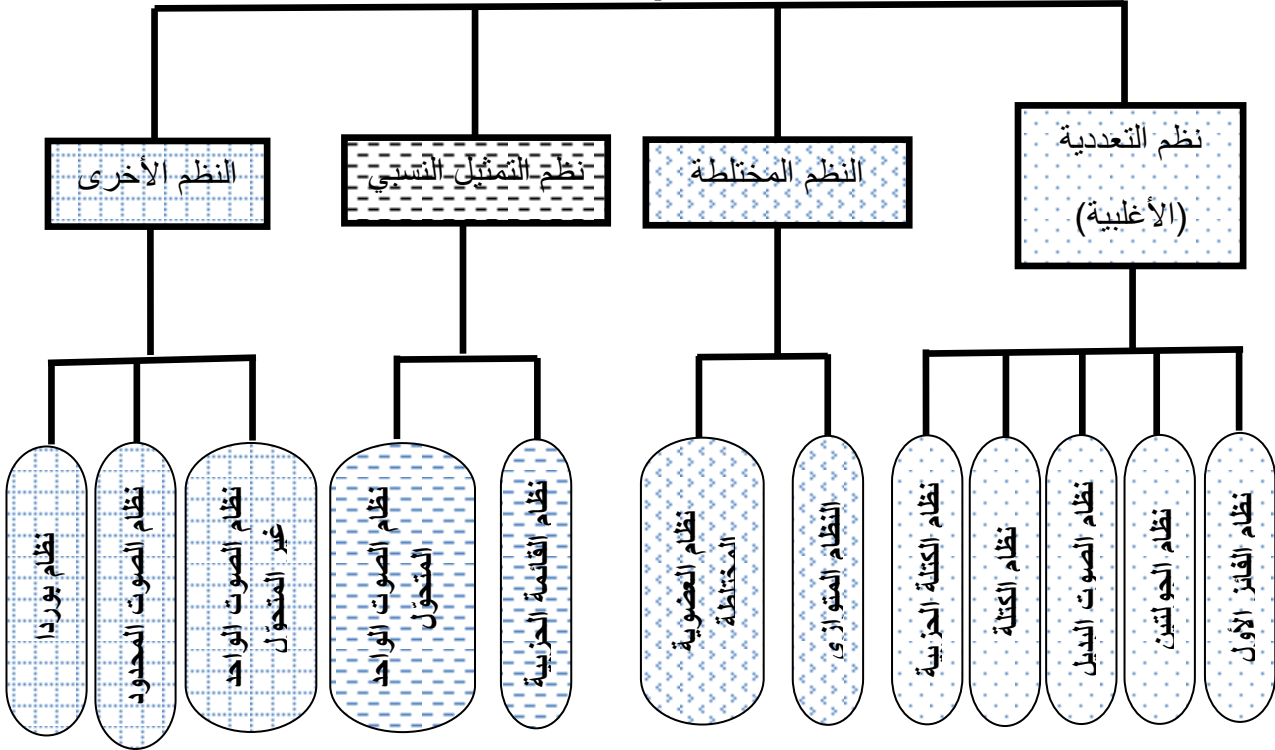
هناك عدد كبير من النظم الانتخابية المتنوعة، إلا أنه يمكن تصنيفها ضمن 12 نظام أساسي، تقع غالبيتها ضمن ثلاث عائلات، ولقد جرت العادة على تصنيف النظم الانتخابية استناداً إلى كيفية عمل كل منها على ترجمة الأصوات التي تفوز بها كل فئة مشاركة في الانتخابات إلى مقاعد في الهيئة التشريعية المنتخبة (البرلمان)، أو بمعنى آخر، استناداً إلى مدى نسبية كل من تلك الأنظمة، وللقيام بذلك فلا بدّ من الأخذ بالحسبان العلاقة التناسبية بين عدد الأصوات وعدد المقاعد، بالإضافة إلى النظر لمستوى الأصوات الضائعة، وعلى الرغم من ذلك، يمكن أن ينتج عن بعض النظم الانتخابية غير النسبية في بعض الحالات (كنظام الفائز الأول) نتائج نسبية إلى حد ما، كالحالات التي يتركز فيها دعم حزب سياسي ما ضمن نطاق جغرافي محدد (كمقاطعة أو ولاية أو محافظة)، ويمكن لبعض العوامل المتعلقة بتصميم النظام الانتخابي أن تعمق من اختلال التناسب، فعادةً ما تسفر النظم التي تتطوي على مستويات عالية من التوزيع أو القسمة غير المنصفة عن نتائج غير متناسبة، كما هي الحال بالنسبة للنظم النسبية التي تشتمل على نسبة عالية للحسم، والتي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع كبير في أعداد الأصوات الضائعة، كما حصل في تركيا في انتخابات العام 2002 حيث أسفرت نسبة الحسم المعتمدة والتي بلغت 10% إلى ضياع ما نسبته 46% من أصوات الناخبين.

ولو أخذنا مبدأ التناسب بعين الاعتبار، بالإضافة إلى بعض الاعتبارات الأخرى كعدد الممثلين المنتخبين عن كل دائرة انتخابية وعدد الأصوات التي يمكن للناخب الإدلاء بها، نصل إلى التوزيع المبيّنة في الشكل لعائلات النظم الانتخابية.

(1) - جاي س جود ويل جيل، المرجع السابق، ص 57.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

عائلات النظم الانتخابية



الشكل رقم (2): عائلات النظم الانتخابية

المصدر: أندرو رينولدز وآخرون، أشكال النظم الانتخابية (دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات - نسخة جديدة ومنقحة)، تر: أمين أيوب، سلسلة منشورات المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)، 2005، ص 44.

ويمكن شرح هذا الشكل والتطرق إلى أشكال النظم كالتالي:

1. نظام التعددية (الأغلبية)⁽¹⁾: ما يميّز نظم التعددية (الأغلبية) الانتخابية أنها عادةً ما تستخدم ضمن دوائر أحادية التمثيل، ففي نظام الفائز الأول (والذي عادةً ما يعرف بنظام التعددية للدائرة الانتخابية أحادية التمثيل) يفوز بالمقعد الممثل للدائرة المرشح الحائز على أعلى عدد من الأصوات، وليس بالضرورة على الأغلبية المطلقة لتلك الأصوات، وعندما يستخدم هذا النظام في دوائر انتخابية متعددة التمثيل (تلك التي تنتخب أكثر من ممثل واحد لكل منها) يتحوّل إلى نظام الكتلة، حيث

(1) - أندرو رينولدز وآخرون، المرجع السابق، ص 45.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

يمتلك الناخب عدداً من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها لتمثيل دائرته الانتخابية، ويفوز بمقاعد الدائرة المرشحون الحائزون على أعلى الأصوات، بغض النظر عن نسبة تلك الأصوات، ويتحول هذا النظام إلى نظام الكتلة الحزبية عندما يكون على الناخبين الاقتراع لصالح قوائم حزبية بدلاً من انتقاء المرشحين بشكل فردي، أما نظم الأغلبية، كنظام الصوت البديل أو نظام الجولتين، فتعمل على أساس فوز المرشح المنتخب بالأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين (كأن يفرض عليه الحصول على ما يزيد عن 50 % من الأصوات)، وتعتمد هذه الأنظمة إلى الأخذ بعين الاعتبار خيارات الناخبين الثانية وما يليها لاحتساب النتائج التي تسفر عن فوز المرشح المنتخب بالأغلبية المطلقة للأصوات في حال لم يحصل أي من المرشحين على تلك الأغلبية من خلال احتساب الخيارات الأولى لأصوات الناخبين.

2. **النظام النسبي⁽¹⁾**: تقوم الفكرة الأساسية لنظم التمثيل النسبي على تقليص الفارق النسبي بين حصة الحزب المشارك في الانتخابات من أصوات الناخبين على المستوى الوطني وحصته من مقاعد الهيئة التشريعية (البرلمان)، التي يتم انتخابها، فلو فاز حزب كبير بما نسبته 40% من الأصوات، يجب أن يحصل على ذات النسبة تقريباً من مقاعد البرلمان، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الصغير الذي يفوز بنسبة 10% من الأصوات، يجب أن يحصل كذلك على حوالي 10% من تلك المقاعد، وكثيراً ما يعتقد بأن اللجوء إلى استخدام القوائم الحزبية يزيد من فرص تحقيق النسبية في التمثيل، حيث تقوم الأحزاب السياسية بتقديم قوائم من المرشحين سواء على المستوى الوطني أو المحلي، إلا أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال نظم الانتخاب التفضيلية أيضاً: فنظام الصوت الواحد المتحول، حيث يقوم الناخبون بترتيب المرشحين على ورقة الاقتراع بالتسلسل حسب الأفضلية في الدوائر الانتخابية متعددة التمثيل، يعتبر نظاماً نسبياً آخر أثبت فعاليته في هذا الاتجاه.
3. **النظم المختلطة⁽²⁾**: تقوم النظم المختلطة على استخدام مكونات من نظم التمثيل النسبي بالإضافة إلى مكونات من نظم التعددية/الأغلبية (أو غيرها) بشكل متوازي ومستقل عن بعضها البعض، وكذلك الحال بالنسبة لنظام العضوية المختلطة الذي يقوم على استخدام مكونين مختلفين (أحدهما نسبي)، إلا أن ما يميّزه هو استخدام الجزء النسبي منه للتعويض عن أي خلل في التناوب

(1) - المرجع نفسه، ص 45.

(2) - المرجع نفسه، ص 46.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

قد ينتج عن جزئه الآخر المتمثل بنظام يتبع لنظم التعددية/الأغلبية أو غيرها، مما يؤدي عادةً إلى إفراز نتائج أكثر تناسباً من تلك التي قد يسفر عنها النظام المتوازي، ولقد عمدت الكثير من الديمقراطيات الناشئة في أفريقيا ودول الاتحاد السوفيتي سابقاً إلى استخدام النظام المتوازي ونظام العضوية المختلطة.

4. **النظم الأخرى⁽¹⁾**: هناك ثلاثة نظم انتخابية لا يمكن تصنيفها ضمن أي من الفئات الواردة أعلاه تقريباً، فنظام الصوت الواحد غير المتحول يستخدم ضمن دوائر انتخابية متعددة التمثيل، ويتمحور حول المرشح الفردي، حيث يملك الناخب صوتاً واحداً، أما نظام الصوت المحدود فهو شبيه للغاية بنظام الصوت الواحد غير المتحول، إلا أنه يعطي الناخب أكثر من صوت واحد (ولكن على العكس من نظام الكتلة، فهو لا يمنح الناخب عدداً من الأصوات يساوي عدد المقاعد التي يتم انتخابها لتمثيل الدائرة)، وأخيراً هناك نظام بوردا الذي يستخدم في دوائر انتخابية أحادية أو متعددة التمثيل على حد سواء.

(1) - المرجع نفسه، ص 46.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الثالث: كيفية ترسيخ الشفافية في العملية الانتخابية

تعتبر الانتخابات النزيهة مؤشراً هاماً من مؤشرات التحول الديمقراطي، لذلك تحرص الديمقراطيات الصاعدة والعريقة على نزاهة الانتخابات التي تفرز الممثلين الحقيقيين للأشخاص والبرامج التي وقع عليها اختيار الشعب، في حين أنّ نزاهة العملية الانتخابية تتطلب توفر مجموعة من الشروط والفواعل مثل وجود لجان مستقلة تشرف على الانتخابات، وتجلي خاصّة في ظهور العديد من المنظمات الدولية التي ساهمت في إبراز مختلف التجارب الانتخابية مع وجود قوانين واتفاقيات دولية ساعدتها في مرافقة ومتابعة والإشراف على الرقابة الدولية من ضمنها منظمة الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الحكومية، وظهرت كذلك منظمات دولية وإقليمية غير حكومية تهتم بالشأن الانتخابي والديمقراطية من ذلك الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات والمؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والمنظمة الدولية لنشر التقارير عن الديمقراطية وغيرها، وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أهم المرتكزات السياسية المهمة بنزاهة العملية الانتخابية وكذا أهم مبادئها معايير قياسها.

المطلب الأول: الأسس السياسية والقانونية لشفافية العملية الانتخابية

• **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948** : الذي وافقت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أحكامه، لاسيّما العناصر ذات صلة بالانتخابات وهي حرية الرأي والتعبير، حرية إنشاء والاشتراك في الجمعيات والأحزاب السياسية، حق الانضمام إلى النقابات، حرية التنقل، حرية التمتع بكافة الحقوق والحريات من دون تمييز وحق اللجوء الفعال إلى القانون، وتنصّ المادة 21 منه بوجه خاص، على حق المشاركة في الحكم والشؤون العامة مع إشارة خاصة إلى دور الانتخابات في تأمين قاعدة لسلطة الحكم من خلال " إنّ إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة، ويعبّر عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت"⁽¹⁾.

(1) - جاي س ، جودوين جيل ، المرجع السابق ، ص 19 .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

- **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية 1966⁽¹⁾**: الذي هو بمثابة معاهدة دولية اعتمدت برعاية الأمم المتحدة، حيث تنص المادة 25 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أن يكون لكل مواطن، دون أي وجه من وجوه التمييز المذكور في المادة 02، الحقوق التالية، والتي يجب أن تتاح له فرصة التمتع بها دون قيود غير معقولة:
 - (أ). أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يختارون في حرية،
 - (ب). أن ينتخب وينتخب، في انتخابات نزيهة تجرى دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، تضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين،
 - (ج). أن تتاح له، على قدم المساواة عموماً مع سواه، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.
- **الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري 1966⁽²⁾**: التي تبنت القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بإقرار المادة 26 التي تؤمن قاعدة قانونية إضافية تحول دون تقييد الحقوق الانتخابية على أساس العرق أو اللون أو النسب وتطالب بالمساواة في الحقوق الانتخابية بين الرجال والنساء.
- **الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981⁽³⁾**: وهو معاهدة إقليمية تتضمن الالتزامات الموجبة قانوناً لضمان الحقوق المتصلة بالانتخابات.
- **الميثاق العربي لحقوق الإنسان 2004⁽⁴⁾**: هو التزام سياسي من قبل كافة أعضاء جامعة الدول العربية لصون الحريات الأساسية والحقوق السياسية، يؤمن الميثاق العربي لحقوق الإنسان قاعدة واضحة لتحديد المعايير ذات الصلة للانتخابات والمشاركة العامة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث ورد في المادة 24 من الميثاق العربي لحقوق الإنسان بأن لكل مواطن الحق في:

(1) - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة (حقوق الإنسان - مكتب المفوض السامي)، بتاريخ: 2016/07/27، الساعة:

<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx>.22:47

(2) - المرجع نفسه.

(3) - بوكرا إدريس، الوجيز في القانون الدستوري المؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2003م، ص 153

(4) - الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم، تاريخ التصفح: 2016/07/28، الساعة: 18:41

<http://www.ichr.ps/pdfs/mod1.pdf>

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

(1) حرية الممارسة السياسية.

(2) المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

(3) ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير الحر عن إرادة المواطن.

(4) أن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على أساس تكافؤ الفرص.

(5) حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها.

(6) حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.

(7) لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون، والتي تقتضيها الضرورة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان، لصيانة الأمن الوطني أو النظام العام أو السلامة العامة أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو لحماية حقوق الغير وحياتهم.

• إعلان الاتحاد الإفريقي بشأن مبادئ الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا والميثاق الإفريقي للديمقراطية والحكم والانتخابات 2007⁽¹⁾: في الفصل السابع الذي يتضمن الانتخابات الديمقراطية حيث أنّ المادة 17 منه تنصّ على ما يلي: تؤكد الدول الأطراف مجدداً التزامها بتنظيم انتخابات شفافة، نزيهة، حرة وعادلة وفقاً لإعلان الاتحاد حول المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، من أجل تحقيق هذه الأغراض يجب على كل طرف أن يقوم بما يلي:

(1) إنشاء وتعزيز أجهزة للانتخابات الوطنية المستقلة والمحايدة المكلفة بإدارة الانتخابات.

(2) إنشاء وتعزيز آليات وطنية تعالج الخلافات ذات الصلة بالانتخابات في الوقت المناسب.

(3) ضمان وصول أحزاب المعارضة والمرشحين على نحو عادل ومتكافئ إلى وسائل الإعلام الخاصة وتلك التي تسيطر عليها الدولة خلال الانتخابات.

(1) - الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي الدورة العادية العاشرة، 2007، ص 08.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

4) ضمان وجود مدونة سلوك ملزمة تحكم الأحزاب السياسية المعترف بها قانوناً والحكومة والأطراف السياسية الفاعلة الأخرى قبل وخلال وبعد الانتخابات على أن تتضمن هذه المدونة التزام الأطراف السياسية بقبول نتائج الانتخابات أو الاعتراض عليها بالطرق القانونية المحضنة.

• التعليق العام رقم 25 للجنة حقوق الإنسان⁽¹⁾ : تبني النقاط التالية

- 1) ينبغي إنشاء سلطة انتخابية مستقلة للإشراف على عملية الانتخاب لضمان إنصافها ونزاهتها وسيرها وفقاً للقوانين المعمول بها بما يطابق أحكام العهد.
- 2) ينبغي أن تدقق جهات مستقلة في عملية الاقتراع وفرز الأصوات وتتاح إمكانية المراجعة القضائية أو غيرها من الإجراءات المشابهة لضمان ثقة الناخبين بأمانة الاقتراع وفرز الأصوات.
- 3) من الضروري لضمان التمتع التام بحقوق الاقتراع، أن يتمكن المواطنون والمرشحون والممثلون المنتخبون من تبادل المعلومات والآراء بكل حرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والسياسية وتنظيم مظاهرات واجتماعات سلمية، والانتقاد والمعارضة، ونشر المقالات السياسية، وتنظيم حملات انتخابية ودعائية لمبادئ سياسية، ويتطلب ذلك التمتع بحق الفرد في ممارسة نشاط سياسي بمفرده أو بانتسابه إلى حزب سياسي أو غيره من المنظمات، والانضمام إلى عضوية الأحزاب تلعب دوراً هاماً في إدارة الشؤون العامة والعملية الانتخابية.
- 4) تعتبر حملات تثقيف وتسجيل الناخبين ضرورية لضمان ممارسة سياسية وانتخابية فعالة.
- 5) أن يتمكن المواطنون والمرشحون والممثلون المنتخبون من تبادل المعلومات والآراء بكل حرية حول مسائل تتعلق بالشؤون العامة والسياسية، وذلك يفترض وجود صحافة حرة قادرة على التعليق على القضايا العامة دون رقابة أو تقييد، وعلى إطلاع الرأي العام.
- 6) يجب أن تراعى النتائج التي تسفر عنها الانتخابات النزيهة وأن يتم تنفيذها.
- 7) يجب أن تضمن سلامة صناديق الاقتراع وأن تفرز الأصوات في حضور المرشحين أو وكلائهم.
- 8) تجرى الانتخابات بإطار من الشفافية والانفتاح وقابلية المسائلة.
- 9) تجوز المراقبة المستقلة للانتخابات.

⁽¹⁾ - الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، 2008م، ص ص 223-225.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المطلب الثاني: مبادئ ومعايير شفافية العملية الانتخابية

تمثل اللجنة أو الهيئة المستقلة المكلفة بمراقبة الانتخابات شرطاً جوهرياً لنجاح الانتخابات لما توفره من مصداقية للعملية الانتخابية، فتحظى العملية بالقبول والإجماع من قبل جميع المتنافسين، وهو ما يساهم في تحقيق الاستقرار السياسي، بيد أن هناك أسباب تحول دون عدم نزاهة الانتخابات والمتمثلة في النقاط التالية⁽¹⁾:

- 1) تقييد عملية تسجيل الناخبين، والتمييز في تسجيل المترشحين.
- 2) المقاطعة المستمرة والمتكررة للأحزاب المعارضة وتدني نسب المشاركة في الانتخابات.
- 3) الإخفاق في الأداء الموضوعي في فرز وإعلان نتائج الانتخابات.
- 4) عدم تنقية جداول الناخبين من المتوفين أو الذين غيروا مقر سكنهم.
- 5) شراء أصوات الناخبين بالترغيب مثل شراء الأصوات بالأموال أو الإكراه.
- 6) غياب اللجان المستقلة المشرفة على إدارة الانتخابات والرقابة عليها.

من أجل ذلك تحرص النظم السياسية المعاصرة على تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة التي تحظى بقبول وإجماع المتنافسين من أحزاب ومرشحين مستقلين من أجل تلاقي تشويه العملية الانتخابية، ولذلك أجمعت العديد من المؤتمرات الدولية المنظمة بشأن كفاءات ضمان نزاهة الانتخابات على وضع مجموعة من المبادئ هي⁽²⁾:

- 1) مبدأ استقلال الهيئات الانتخابية في مقابل سلطة الحكومة.
- 2) توحيد السجلات المدنية والانتخابية وإصدار وثيقة موحدة لإثبات الشخصية تستخدم في الانتخابات.
- 3) تدريب مسؤلي لجان الانتخابات وإعدادهم جيداً من خلال تقديم برامج لهم وللصحفيين والمراقبين
- 4) والأحزاب.
- 5) تطوير نظم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة ومنخفضة التكلفة في نفس الوقت.
- 6) تحسين نظام الفرز وإعلان نتائج الفرز.

(1) - أمين مصطفى مجّد، الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي (دراسة في القانونين الفرنسي والمصري)، مصر: دار المطبوعات الجامعية، ط1، 2011م، ص 27.

(2) - جاي س جود ويل جيل، المرجع السابق، ص 58.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

(7) التوعية والتشجيع على المشاركة السياسية وتوسيعها أمام الجميع.

(8) النص على العقوبات المترتبة على التلاعب بالعملية الانتخابية .

ويعتبر الإلتزام بهذه المبادئ من شأنه إسباغ المصداقية على العملية الانتخابية وجذب الثقة والدعم للانتخابات، ومن ثم تعزيز شرعية واستقرار المؤسسات الديمقراطية سواء كانت رئاسية أو تشريعية أو محلية.

وإجمالاً يمكن تلخيص المعايير الدولية لنزاهة الانتخابات في ثلاث نقاط أساسية هي⁽¹⁾:

(1) قبل إجراء الانتخابات : تتضمن المعايير ضمانات تكفل حرية التعبير، التجمع، تسجيل الناخبين

والمرشحين دون أية عوائق أو تمييز، وإعداد كشوف الناخبين بدقة ومصداقية وتحديثها، والإعداد

الجيد لمقرات اللجان الانتخابية وتوفير الأدوات اللازمة للعملية الانتخابية من ستائر عازلة، وحبر،

وصناديق انتخابية شفافة...، وعندما تكون اللجان المشرفة على الانتخابات مسؤولة عن وسائل

الاتصال الجماهيري والحملات يجب أن يتصف عملها بالحياد والدقة والشفافية.

(2) أثناء إجراء الانتخابات: تتضمن المعايير عدم التمييز بين الأحزاب السياسية، وضمان حق ممثلي

جميع الأحزاب في الوصول إلى مقرات اللجان والتصويت يوم الانتخاب، وكذلك المراقبين الوطنيين

من قضاة وغيرهم، أو حتى مراقبين دوليين ووسائل الإعلام بحرية، واتخاذ إجراءات حماية مراكز

التصويت، ونقل جميع اللوازم المتعلقة بالانتخابات بحضور مندوبي جميع المتنافسين، وإتاحة

الفرصة لهم للتحقق بأنفسهم من نتائج الانتخابات.

(3) بعد إجراء الانتخابات: تفرض نزاهة الانتخابات -عقب إعلان النتائج- حق الطعن لكل المتنافسين

ومعالجة كافة الشكاوى والطعون بجدية كاملة وبالسرية الملائمة.

⁽¹⁾ - مصطفى بلعور، نحو نزاهة العملية الانتخابية من خلال ضمانات قانون الانتخابات رقم 01/12، دفا تر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم

السياسية جامعة ورقلة، العدد 13، 2015م، ص 58.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

خلاصة الفصل

تطرقت الدراسة من خلال المباحث التي درست ماهية الشفافية التي تدعو إلى الإفصاح والوضوح والمصادقية في الأعمال السياسية، ومشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرار السياسي لتحقيق نوع من الديمقراطية، وكذا ماهية الانتخابات التي هي حق من حقوق الشعب في اختيار من يمثلها بكل نزاهة وحرية مع وجود تداول للسلطة، ومنه توصلت الدراسة إلى كيفية ترسيخ الشفافية في النظم الانتخابية من خلال الالتزام بالمعايير الدولية لنزاهة الانتخابات والحد من الغش والفساد للوصول إلى حكم راشد يسوده نوع من أنواع الديمقراطية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م



الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

تتحقق الديمقراطية من خلال الانتخابات الحرّة والنزيهة، وهذا ما تم التطرّق له فيما سبق حول ربط العملية الانتخابية وإيجاد العلاقة بينها وبين الشفافية، ففي هذا الفصل سوف يتم الغوص في قانون النظام الانتخابي التركي وتحديد نوعه، كما سيحاول الفصل معرفة مجريات الانتخابات التركية لسنة 2015م ومدى تطبيقها لآليات الشفافية من عدمها وكذا الخروج بحوصلة المغزى من اعادة الانتخابات في نوفمبر 2015م.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

المبحث الأول: سياق الانتخابات التركية

عرف الشعب التركي نظام الانتخابات والذي يعتبر أساساً للنظام الديمقراطي قبل ما يقارب 150 عاماً، حيث اعتبر القانون الأساسي الذي تم إقراره في عهد الإمبراطورية العثمانية والذي يعد أول دستور في تاريخ تركيا، الخطوة الأولى في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطي، ويتميز بأنه نظام انتخابات دستوري يعتمد على نظام القائمة النسبية التي تُطبق بمعدل 60 بالمئة في الدول الديمقراطية التي تعتمد على نظام الانتخابات الدستورية الديمقراطية.

المطلب الأول: قانون النظام الانتخابي التركي

تنظّم العملية الانتخابية في تركيا مجموعة من المواد الدستورية والقانونية التي تحدد شروط العضوية والترشح والظعن وعملية الإدلاء بالأصوات وكيفية الفرز وإعلان النتيجة، وهذا موضّح في العناصر التالية⁽¹⁾:

*الحقوق السياسية:

تنص المادة 77 من الدستور التركي على أن الانتخابات التشريعية العامة يتم إجراؤها كل خمسة (05) أعوام، إلا أنّ بعد إصلاحات الدستورية بعد حكم حزب العدالة والتنمية أصبحت انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير تجرى كلّ أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات، وبإمكان المجلس أن يتخذ قراراً للقيام بانتخابات نيابية عامة قبل انتهاء هذه المدة، كما يملك رئيس الجمهورية -ضمن شروط حددها الدستور- سلطة اتخاذ قرار القيام بانتخابات تشريعية قبل انتهاء هذه المدة، أمّا مجموع عدد أعضاء البرلمان فهو 550 عضواً، ويحق لكل نائب برلماني أن يترشح للعضوية في الدورة الانتخابية التالية.

(1) - "تعرف على القوانين المنظمة للانتخابات التركية"، بتاريخ 2018/05/28م الساعة 10:30

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

وتنص المادة 67 من الدستور التركي على أنّ من حق كل مواطن تركي أن يشارك في عملية الاستفتاء والانتخاب ويرشح نفسه لعضوية البرلمان سواء في صفوف حزب سياسي أو مستقلاً ضمن الشروط المنصوص عليها في القانون، كما يتم إجراء الانتخاب والاستفتاء في جو من الحرية والتساوي وبشروط واحد بحيث تكون عملية التصويت سرية، أمّا عملية فرز الأصوات وعدها فتتم أمام الحضور وتحت مراقبة القضاء، وبإمكان المواطنين الموجودين خارج البلاد أثناء الانتخاب أو الاستفتاء أن يدلوا بأصواتهم في السفارات التركية أو في الحدود التركية أو في الأماكن التي تعينها لجنة الانتخابات العليا.

وتنص المادة 68 على أنّ الأحزاب السياسية جزء لا يتجزأ من الحياة الديمقراطية، وعلى الأحزاب السياسية أن تواصل أعمالها في نطاق الدستور والقانون، ومن حق كل مواطن تركي ذكرًا كان أو أنثى أن يشكل حزبا سياسيا أو ينضمّ إلى صفوف حزب سياسي ضمن القيود التي حددها الدستور، وله الحق في أن يفصل عن الحزب الذي انتمى إليه متى شاء، ولكن يجب أن يكون قد بلغ سن الثلاثين ليتأهل للتسجيل في أي حزب من الأحزاب، ويشترط في الناخب أن يكون قد بلغ من العمر 18 عاما. *شروط الترشح⁽¹⁾:

تنص المادة 76 من الدستور التركي على أنّه يحق لكل مواطن تركي بلغ من العمر 30 عاما أن يرشح نفسه لعضوية البرلمان، وذلك إمّا في صفوف أحد الأحزاب السياسية أو بشكل مستقل، ويمنع من عملية الترشح كلّ من:

1. كان تعليمه الدراسي تحت الابتدائي.

2. القاصر.

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

3. من لم يؤد الخدمة العسكرية.
4. كان محظورا من العمل في الدوائر الرسمية.
5. المحكوم عليه بسبب ارتكابه جرائم مخلة بالسمعة مثل السرقة والرشوة والغصب والاختلاس والتزوير واستغلال المشاعر الدينية وإعلان الإفلاس الكاذب.
6. المحكوم عليه بسبب قيامه بعمليات تهريب.
7. المحكوم عليه بسبب ممارسة الفساد في المناقصات الرسمية والبيع والشراء.
8. المحكوم عليه بسبب إفشائه أسرار الدولة.
9. المحكوم عليه بسبب ممارسته عمليات إرهابية أو أيولوجية أو التحريض على مثل هذه العمليات.
10. يمنع أصحاب الوظائف التالية من الترشح لعضوية البرلمان إذا لم يستقيلوا من وظائفهم:
 - من كان رئيس محكمة أو مدعيا عاما.
 - من كان عضوا في مؤسسة العدل العالي.
 - من كان عضوا في مؤسسة التعليم العالي.
 - من كان موظفا في دائرة رسمية.
 - من كان عضوا في القوات المسلحة.

*طريقة الترشح⁽¹⁾:

تقدّم الأحزاب السياسية والمرشحون للعضوية طلباتهم إلى لجنة الانتخابات العليا لخوض الانتخاب، فإذا استقر رأي اللجنة على عدم أهلية الحزب أو المرشح لخوض الانتخابات أصدرت قرارا يمنعه من ذلك، ولا يملك المرشح الاعتراض على هذا القرار، إذ أنّ لجنة الانتخابات العليا هي المرجع الأخير في هذا الشأن،

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

ويجب على كل حزب كي يتمكن من دخول البرلمان أن يحصل على نسبة 10% من الأصوات العامة في البلاد، وإذا لم يتمكن من اجتياز هذه النسبة لا يستطيع إحراز أي مقعد في البرلمان ولو فاز بأغلبية الأصوات في بعض المناطق المحلية.

كما لا يجوز للأحزاب أن تعقد تحالفا صريحا فيما بينها قبل الانتخابات، ويمكن أن يلتحق حزب بآخر، وتلجأ عادة الأحزاب التي تخشى من البقاء تحت الحاجز الانتخابي إلى عملية التحالف هذه، لكن الأحزاب وجدت حيلة لهذه المشكلة حيث يرشح أحد الأحزاب أعضائه في قائمة أعضاء الحزب المتحالف لكسب مزيد من الأصوات ثم يفترقان بعد دخول البرلمان.

ويتم تعيين المرشحين في الأحزاب السياسية بطريقتين، فإما أن تحدد قيادة الحزب المركزية قائمة المرشحين وهذا هو الشائع في تركيا، وإما أن تتحدد القائمة عن طريق انتخابات تجرى داخل الحزب، فتتعين القائمة حسب الفائزين، وهذا أقرب إلى الفكرة والنظام الديمقراطي.

*تنظيم عملية الاقتراع⁽¹⁾:

أما تنظيم شؤون سير عمليات الاقتراع والفرز وإعلان النتائج فتقوم به لجنة الانتخابات العليا حسب المادة 79 من الدستور التركي، فتعد كل ما يلزم من أوراق وبطاقات وصناديق للاقتراع وكيفية الاقتراع والساعة التي تبدأ فيها العملية والساعة التي تنتهي فيها، وشروط صحة أو بطلان الانتخاب أو الاستفتاء، أو شروط إعادته مرة أخرى وسماع الشكاوى أو الاعتراضات وما إلى ذلك من أمور تتعلق بعملية الاستفتاء والانتخاب، ولا يمكن الاعتراض على قرارات لجنة الانتخابات العليا، ويقوم القانون بتنظيم صلاحيات ومسؤوليات اللجنة وسائر اللجان الانتخابية.

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

*سير عمليات الاقتراع⁽¹⁾:

1. تبدأ عملية الاقتراع في الساعة السابعة صباحا وتنتهي في الساعة الرابعة مساء .
2. على كل ناخب أن يقدم للجنة الفرعية أثناء التصويت ما يثبت شخصيته مثل البطاقة الشخصية أو جواز السفر.
3. تتم عملية الانتخاب بالاقتراع العام والسري والمباشر، ويكون إبداء الرأي بالتأشير على رمز أحد الأحزاب السياسية الموجودة في القائمة المعدة وفي المكان المخصص للاقتراع .
4. لا يجوز للناخب أن يدلي برأيه أكثر من مرة في الاستفتاء أو الانتخاب الواحد .
5. بعد انتهاء الوقت المحدد للاستفتاء أو الانتخاب يعلن رئيس كل لجنة فرعية انتهاء عملية التصويت بعد التأكد من إدلاء جميع الناخبين الموجودين في مقر اللجنة بأصواتهم حتى ذلك الوقت، ويتم إثبات ذلك في محضر يوقعه رئيس اللجنة وأمين السر بها لتبدأ بعد ذلك اللجنة الفرعية عملية فرز الأصوات.

*عملية الفرز وإعلان النتائج:

1. لا يجوز أن تكون عملية الفرز والعدّ سرّية، بل بإمكان أي من الناخبين أن يحضر عملية الفرز والعدّ، وكذلك بإمكان الأحزاب السياسية أن ترسل ممثلا يحضر عملية الفرز، وتفتح صناديق الاقتراع أمام الحاضرين، ويقوم أعضاء اللّجنة الفرعية تحت إشراف الرئيس بمقارنة عدد الناخبين والظروف وفرز الأصوات الباطلة، ثم تبدأ عملية العدّ، وبالطبع يبدأ كل ذلك بعد الساعة الرابعة، أي بعد انتهاء الاقتراع، ولا يجوز فتح صناديق الاقتراع قبل هذه الساعة وإن انتهت عملية الإدلاء.

⁽¹⁾ - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

2. تدون النتائج في محضر اللجنة، ويوقعها رئيس اللجنة والأعضاء وتسلم النتائج وظروف الناخبين والصناديق إلى اللجنة العليا الخاصة بالإشراف العام على سلامة الاستفتاء أو الانتخاب التي تتولى إعلان النتيجة العامة النهائية للانتخاب وإخطار الفائزين بالعضوية في مجلس النواب.
3. تسلم الأمانة العامة لمجلس النواب عقب إعلان نتيجة الانتخاب كل عضو من الأعضاء الفائزين شهادة بعضويته في مجلس النواب.
4. يعلن رئيس اللجنة العليا نتيجة الاستفتاء أو الانتخاب وذلك بعد تسلمه جميع محاضر اللجان الفرعية.

*العضوية البرلمانية⁽¹⁾:

تنص المادة 80 من الدستور التركي على أنّ أعضاء مجلس الشعب لا يمثلون أنفسهم أو فئة أو منطقة معينة، وإنما يمثلون كافة الشعب التركي، وتقول مادة أخرى إنّ على كل عضو أن يقوم بقسم العضوية في بداية مهمته، ويتضمن القسم ولاء العضو للشعب والديمقراطية ومبادئ أتاتورك والنظام الجمهوري العلماني وسيادة القانون وما إلى ذلك من قواعد يقوم عليها النظام الجمهوري التركي، ويجب على عضو البرلمان أن يحصر كافة جهوده في الأعمال البرلمانية، لذا يمنع من القيام بأي عمل رسمي أو غير رسمي آخر، ولا يمكن أن يقوم بعمل رسمي إلا بتوظيف من البرلمان.

ويتمتع كل عضو بالحصانة القانونية الكاملة، ومن ثم لا يحمل العضو أي مسؤولية جزائية - كما تقول المادة 83- بسبب الآراء أو التصريحات أو التصويتات التي يقوم بها داخل أو خارج البرلمان، ولا يحق لأي طرف أن يستنطق أو يحاكم العضو البرلماني أو يلقي القبض عليه بسبب جريمة قام بها قبل

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

الانتخابات أو بعدها إلا بقرار من مجلس الشعب، وإذا ما كان هناك حكم أو عقوبة بحق العضو البرلماني قبل الانتخابات أو بعدها يرجع حكم التنفيذ إلى حين انتهاء صفة العضوية، أي لا ينفذ الحكم أثناء العضوية البرلمانية، كما لا يمكن محاكمة أو استنطاق أو توقيف النائب البرلماني دون أن يرفع مجلس الشعب الحصانة عنه.

وتقر المادة 83 بأنه يستحيل مناقشة موضوع الحصانة من قبل كتل الأحزاب البرلمانية أو اتخاذ أي قرار بهذا الشأن، أمّا بخصوص سقوط صفة العضوية عن النواب فقد نصت المادة 84 على أن استقالة النائب لا تكون سارية المفعول إلا بتصديق أعضاء البرلمان.

إذا أصدرت محكمة الدستور قرارا بجل حزب سياسي بناء على تصريحات أو تصرفات نائب بالذات وذكرت ذلك ضمن مبررات القرار صراحة، تسقط عضوية ذلك النائب تلقائيا في اليوم الذي يتم فيه نشر قرار الحل في الصحيفة الرسمية.

المطلب الثاني: مجريات العملية الانتخابية التركية 2015م

سنحاول في هذا المطلب أن نتعرّف أولا عن تاريخ الانتخابات التركية عبر الزمن، ثم يتم بعدها التعرّف على مجرى الانتخابات التركية سنة 2015م.

أولا: الانتخابات التركية عبر التاريخ⁽¹⁾:

1- الفترة الأولى (1923 م . 1950م): بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م لم تُطبق الانتخابات الديمقراطية بشكل رسمي وجاد وبقيت العملية الديمقراطية مُعلقة إلى عام 1950م، حيث اتسمت الفترة ما بين هذين التاريخين بأنها فترة دكتاتورية طُبّق بها نظام انتخابات التمثيل النسبي

(1) - جلال سلمي، "نظام الانتخاب التركي عبر التاريخ"، تاريخ 2018/05/28م

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

المحدود والذي كان يتم من خلال ترجيح مرشحين من حزب الشعب الجمهوري، الحزب الوحيد والأوحد خلال الفترة، وكان يُختار أحد المرشحين من قبل الشعب.

وتقيد العديد من الوثائق والمصادر التاريخية بأنه عادة ما كانت تلعب عمليات التزوير والتشويش دورًا كبيرًا في عمليات الانتخابات خلال هذه الفترة، كما تؤكد المصادر التاريخية بأن عملية الانتخابات كانت تتم على أساس "التصويت المفتوح والعد المغلق" وهذا يعني أن عمليات الانتخابات كانت تجري على أسس غير موضوعية ومخالفة لأسس عملية الانتخابات الديمقراطية.

2- الفترة الثانية (1950م - 1960م)⁽¹⁾: خلال عام 1950م تمّ تطبيق نفس النظام الانتخابي، وهو نظام التمثيل النسبي المحدود، ولكن تتميز العمليات الانتخابية التي حدثت بتاريخ 14 ماي 1950م بأنها طُبِّقت على أساس "التصويت الخفي والتصنيف أو العد المفتوح"، وتُعتبر أول عملية انتخابات ديمقراطية متعددة جدية تمت بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م، وتطبيق أساس "التصويت الخفي والتصنيف المفتوح" مكن الحزب الديمقراطي بأن يصبح حزب الأغلبية بنسبة 55% وأصبح حزب الشعب الجمهوري الحزب ذو الدرجة الثانية بنسبة 39,6% في خطوة هي الأولى من نوعها في تاريخ الديمقراطية التركية.

هذه الانتخابات غيّرت مسار العملية الانتخابية في تركيا وجعلت الديمقراطية في تركيا، تُطبق لأول مرة بشكل حقيقي حيث تمكنت أحزاب أخرى من الفوز وهُدِّمت دكتاتورية حزب الشعب الجمهوري التي استمرت لمدة 27 عام تخللها العديد من المناهج والأساليب الدكتاتورية التي أرهقت الشعب التركي، ويُطلق على انتخابات 1950م البرلمانية في تركيا اسم "الاحتلال الأبيض" لما حققته من خطوات بَرّاقة في طريق العملية الديمقراطية في تركيا.

3- الفترة الثالثة (1960م - 2015م): بعد فوز الحزب الديمقراطي بانتخابات عام 1950م بدأ العصر الذهبي يُطل على الشعب التركي، إذ نال الشعب التركي الكثير من حقوقه التي توافقت طبيعته وفطرته، حيث سُمح له بتعلم اللّغة العربية للقدرّة على قراءة القرآن وكما سُمح للأذان أن يتم باللّغة العربية بعد أن تم تحويله إلى اللّغة التركية عام 1924م، وكما بدأ المواطنين الأتراك بالذهاب

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

للحج بعد أن تم منعهم منذ عام 1923م إلى عام 1950م وغيرها الكثير من الحقوق التي انحرمت عنها الشعب التركي المسلم منها ومُنعت من التمتع بها وعوقب من يخالف هذا المنع بعقوبات شديدة. شعر النظام العسكري بخطر نظام الحزب الديمقراطي على النظام العلماني العام للدولة، فقام بتاريخ 27 ماي 1960م بتنفيذ انقلاب عسكري قاسٍ عليه، وقام بإعدام رموزه مثل "عدنان مندرس" و"فاتح زورلو" وغيرهم.

بعد هدوء جو الانقلاب العسكري قام النظام العسكري بتوكيل كبار القانون والحقوق في تركيا بإعداد دستور عام في سنة 1961م، وحسب هذا الدستور أصبح نظام الانتخابات في تركيا نظام قائمة نسبية "دهوندت" ولكن كفل الدستور حق جميع الأحزاب في المشاركة السياسية، وكما نصّ على ضرورة أساس "التصويت المغلق والتصنيف المفتوح" كأساس لا بدّ من تطبيقه في جميع العمليات الانتخابية، وبتاريخ 12 سبتمبر 1980م حدث انقلاب عسكري جديد أطاح بالعملية السياسية وعطل العملية الانتخابية الديمقراطية من جديد، بعد تعطيل العملية السياسية التي استمرت لمدة عامين رأت القيادة العسكرية ضرورة عمل دستور جديد عام 1982م يحدّ من مشاركة الأحزاب السياسية الصغيرة المتعددة لترسيخ نظام ديمقراطي مبني على أساس الديمقراطية النسبية الداعمة للأكثرية والمُحدّدة لعملية تعدد الأحزاب في البرلمان⁽¹⁾.

تُركت مهمة وضع نظام الانتخابات للحقوقيين والدستوريين الكبار في تركيا، وعام 1982م قام الحقوقيون الأتراك بإعداد دستور عام، وقرّر الحقوقيون الأتراك خلال هذا الدستور بأنّ نظام الانتخابات سيستمر ليكون نظام قائمة نسبية "داهونت"، ونظام القائمة النسبية حسب الدستور التركي يعني بأن يتم استخراج عدد النواب للأحزاب البرلمانية من خلال تقسيم المعدل النسبي "الإقليمي" الذي حصلت عليه الأحزاب التي بلغ معدلها النسبي 10%، السقف الانتخابي الذي تم تحديده من قبل الدستور على 2، وتستمر عملية التقسيم إلى أن يصبح المعدل المئوي النسبي لجميع الأحزاب 1%، وهكذا يتم تقسيم المعدل النسبي واستخراج النواب من القوائم الخاصة بأحزابهم، وكلّما كان معدّل الأحزاب أكبر كان عدد نوابهم أكبر، ويعمل

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

نظام المعدل النسبي الإقليمي على تنحية الأحزاب التي حصلت على أقل من 10% ويحرمها من حقها في المشاركة البرلمانية⁽¹⁾.

عموما نستطيع القول أن الانتخابات البرلمانية في تركيا تجرى مرة كل 4 أعوام، وتكون انتخابات عامة وبناء على مبدأ المساواة ومن خلال التصويت السري، حيث تجرى الانتخابات التي تتم بنظام التمثيل النسبي والتي تتكون من مرحلة واحدة في نفس اليوم في كافة أنحاء البلاد وتحت إدارة وإشراف القضاء، ويصوّت الناخبون في تركيا شخصياً وبحرية تامة، وتتم عملية فرز وإدراج الأصوات في المحاضر بشكل علني وشفاف، كما يمكن للناخبين في المهجر الإدلاء بأصواتهم بشكل ديمقراطي في الممثلات التي ستوضع فيها صناديق الاقتراع.

كما تجرى الانتخابات في جميع المحافظات التركية البالغة 81 محافظة في يوم واحد، وتقسم المحافظات التي تحصل على 19 وحتى 35 مقعداً إلى دائرتين انتخابيتين، أما المحافظات التي تحصل على 36 مقعداً وأكثر فتقسم إلى 3 دوائر انتخابية، ويحق لأي مواطن تركي يبلغ سن 18 من عمره الإدلاء بصوته، ويحق لكل مواطن يبلغ 25 من العمر الترشح للانتخابات، ما لم يكن هناك مانع قانوني يمنعه، ولا يجوز لأي شخص التدخل أو إعطاء نصيحة أو فكرة للناخب أثناء إدلائه بصوته، ولا يجوز لأحد داخل محيط الانتخاب في يوم الاقتراع أن يعيق تصويت الناخب بحرية وبشكل سري كامل، كما لا يجوز له إعاقة مسؤول الصندوق عن القيام بمهامه⁽²⁾.

وفي العادة تحظر السلطات التركية على وسائل الإعلام نشر أي نتيجة متعلقة بالانتخابات قبل ساعة معينة تحددها وفقاً لظروف الفرز وموعد إغلاق صناديق الاقتراع، ويتولى الأمن حماية وتأمين العملية الانتخابية بشكل سلس سواء في مكان التصويت أو في كل أنحاء البلاد، بعناية فائقة، وبالإضافة إلى رئيس لجنة صندوق الاقتراع وعضو موظف، يمكن لممثلي الأحزاب السياسية التواجد في مكان التصويت ومراكز الاقتراع، من أجل مراقبة العملية الانتخابية حتى صدور النتيجة، وحسب الدستور التركي فإن أي حزب

(1) - المرجع نفسه.

(2) - "نظام الانتخابات في تركيا.. الظاهر والمجهول"، تاريخ: 2016/08/02 الساعة: 09:12،

<http://www.trtarabic.tv>

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

لا يستطيع اجتياز عتبة الانتخابات، بحصوله على 10% من الأصوات فما فوق، لا يحق له الدخول إلى البرلمان ككتلة برلمانية⁽¹⁾.

ثانياً: الانتخابات التركية 2015م:

أما من الناحية التفصيلية للانتخابات التركية، فقد أجريت أول انتخابات في عام 1877م بعد إقرار القانون الأساسي مباشرة، بعد هذا التاريخ تم إجراء 5 انتخابات برلمانية في الإمبراطورية العثمانية، وفي عام 1923م أجريت أول انتخابات في عهد الجمهورية التركية، كما أجريت في عام 1946م أول انتخابات في ظل نظام التعددية الحزبية، وقد منحت تركيا حق الانتخاب والترشح للمرأة قبل العديد من الدول الغربية وذلك عام 1934م، بناءً عليه استطاع كافة المواطنين التعبير عن إرادتهم بحرية، وأبدى المواطنون الأتراك الذين اكتسبوا حق الانتخاب والترشح في تاريخ مبكر جداً، اهتماماً كبيراً بالانتخابات التي تعدّ عنصراً أساسياً في العملية الديمقراطية، وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات في تركيا منذ قبول نظام التعددية الحزبية عام 1946م وحتى يومنا هذا بمعدل 82.4%، ومنذ تأسيس الجمهورية وإلى اليوم تم إجراء 26 انتخاباً برلمانياً في تركيا، حيث كانت الانتخابات البرلمانية التي جرت داخل وخارج القطر التركي في 1 نوفمبر 2015م⁽²⁾.

وتقدّم للانتخابات النيابية التركية المقررة في 7 من شهر جوان 2015م ما يقارب 19 حزباً قوائم بأسماء مرشحيها للمجلس الأعلى للانتخابات، ويشارك في الانتخابات التي تجرى للمرة الخامسة والعشرين حوالي 56 مليون ناخب تركي لانتخاب 550 ممثلاً في البرلمان، حيث تنطلق الحملات الانتخابية لتستمر حتى 6 من نفس الشهر، ليعلن كل حزبٍ عن برنامجه الانتخابي لهذه الجولة، وتشكل إسطنبول وأنقرة وإزمير، كبرى المدن التركية، مجتمعةً حوالي 30% من عدد مقاعد البرلمان، حيث من المتوقع أن تكون المنافسة على أشدها، وأبرز الأحزاب المتنافسة هي حزب العدالة والتنمية AKP وحزب الشعب الجمهوري CHP وحزب الحركة القومية MHP وحزب الشعوب الديمقراطي HDP⁽³⁾.

(1) - المرجع نفسه.

(2) - المرجع نفسه.

(3) - فوج رويساتي، "كيف يبدو المشهد السياسي التركي قبيل الانتخابات البرلمانية؟"، بتاريخ 2018/05/28 الساعة 10:01

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

وبدوره، يسعى حزب العدالة والتنمية الحاكم منذ عام 2002م، أي بعد عامٍ واحد على تأسيسه، للحفاظ على الأكثرية البرلمانية التي يملكها حالياً وهي 312 مقعد، حيث تولى "أحمد داوود أوغلو" رئاسة الحزب والحكومة معاً، في حين تولى رئيسته السابق "رجب طيب أردوغان" رئاسة الجمهورية، وقد ظهرت في تلك الآونة إلى العلن خلافات بين "أردوغان" وحكومته وتوترات بين أعضاء الحزب، ما يوحي بوجود أزمات أعمق داخل العدالة والتنمية، إذ أعرب "أردوغان" عن اعتراضه على مسار محادثات السلام التي تجريها الحكومة مع حزب العمال الكردستاني، في موقف رأى فيه محلّون إنه محاولة لاستمالة أصوات الناخبين القوميين المعارضين للمحادثات قبيل الانتخابات، كما حصل تراشق كلامي بين عضوي الحزب نائب رئيس الوزراء "بولنت أرنتش" وعمدة أنقرة "مليح كوكشك" على إثر اتهامات متبادلة بالفساد، في ظل إنكار وجود انشقاقات داخلية في العدالة والتنمية، ورأى كثيرون بأن "أردوغان" لا ينفك عن التدخل بالحزب والحكومة وقراراتهما، حتى وصل الاعتقاد إلى أنّه هو نفسه من وضع قائمة المرشحين للانتخابات، واختار عدد من معاونيه والمقربين منه وحتى أقربائه، وفي مقدمتهم صهره "برات البيروق" (1).

وأراد "أردوغان" ضمان الأغلبية في البرلمان من أجل إجراء تعديل دستوري يستطيع من خلاله تغيير نظام البلاد من برلماني إلى رئاسي، معزياً السبب في ذلك إلى ضرورة الاستمرار في ما أسماه النّم، كما اعتبر أنّ النظام وصل إلى طريق مسدود وأنّه إذا أرادت تركيا التقدم والتطور فيتعين عليها تغيير النظام، أمّا "داود أوغلو" فمستمرّ في إنكار وجود أي أزمات في صفوف العدالة والتنمية، وفي الإطار أعرب رئيس الوزراء على عدم حصول أي فوضى أو أزمة داخل صفوف الحزب على خلفية إعلان المرشحين للانتخابات النيابية كما كانت تتمنى المعارض حسب قوله، وأنّ "داود أوغلو" قد أغفل عن حادث العثور على جثة "جلال إيرانجي" مصاب بطلقة في الرأس داخل غرفته في أحد الفنادق بأنقرة في 8 من أبريل، أي بعد يومٍ واحد على إعلان قوائم الترشيح، في وقت قالت مصادر إن "إيرانجي" ربما يكون قد أقدم على الانتحار بسبب عدم ترشيحه على قائمة حزب العدالة والتنمية.

أمّا حزب الشعب الجمهوري CHP برئاسة "كمال كليتشدار أوغلو"، فيعتبر أقدم حزب في تركيا وأبرز الأحزاب المعارضة، تأسس الحزب عام 1923م على يد "مصطفى كمال أتاتورك"، مؤسس الجمهورية التركية، ويسعى الحزب لزيادة نسبة أصوات ناخبيه من 25% إلى 30% وهو يمتلك 125 مقعداً في البرلمان

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

الحالي، الشعب الجمهوري هو الحزب الوحيد الذي اعتمد مبدأ الانتخابات التمهيدية لاختيار مرشحيه، إذ أن 85% منهم تم انتخابهم داخل الحزب، ويحمل الشعب الجمهوري في أجدته الانتخابية ثلاثة ملفات هي تظاهرات "حديقة غزي" وفضائح الفساد والتزوير التي طالت "أردوغان" وعائلته وحكومته السابقة وشخصيات بارزة في حزبه، إضافة إلى عملية السلام مع الكورد، وترشح على لائحة الشعب الجمهوري في هذه الانتخابات مرشح من العجر لأول مرة هو "أورزجان بورجو" (1).

حزب الحركة القومية MHP برئاسة "دولت بهشيلي" يعتبر أبرز الأحزاب القومية اليمينية المتطرفة في تركيا، وتأسس عام 1969م، ويسعى الحزب للمحافظة على نسبة 15% من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية ولديه 52 مقعداً في البرلمان الحالي، وأبرز الملفات التي يحملها الحزب هي مناهضة عملية السلام مع حزب العمال الكوردستاني، أما أبرز مرشحيه، إضافة إلى "باهشيلي" هو "أكمل الدين إحسان أوغلو"، الأمين العام السابق لمنظمة التعاون الإسلامي، وكان "إحسان أوغلو" مدعوماً من قبل حزبي الحركة القومية والشعوب الجمهوري في انتخابات الرئاسة عام 2014م.

من جهته، يسعى حزب الشعوب الديمقراطي الذي تأسس عام 2012م، وهو حزب يساري مناصر للقضية الكردية ولحقوق المجموعات الإثنية والدينية، للحصول على 10% من الأصوات، وهو الحد الأدنى المطلوب للدخول إلى البرلمان، واعتاد في الأعوام السابقة على دعم مرشحين مستقلين يشكلون تحالفاً بعد الفوز بالانتخابات والدخول إلى البرلمان، وذلك في محاولة للالتفاف على عتبة 10% غير العادلة، إلا أنه هذه المرة يقدم مرشحيه باسم الحزب، وحاول حزب الشعوب استقطاب الناخبين الإشتراكيين والليبراليين الذين يصوتون للأحزاب الصغيرة، إضافة إلى أصوات الكورد المحافظين الذين يصوتون لحزب العدالة والتنمية، وتعتبر قائمة الحزب نموذجاً مصغراً عن المجتمع التركي، حيث اعتمد في اختيار مرشحيه على معايير التعدد والتنوع إذ حرص الديمقراطي على ترشيح أعضاء من مختلف الإثنيات والثقافات والطوائف الدينية في تركيا، من الأرمن واليزيديين والعلاهييين (وهم غير العلويين) والأشوريين والشركس والنساء المحجبات أيضاً، ويلعب حزب الشعوب الديمقراطي بزعامة "صلاح الدين دميروطاش" دور الوسيط بين الحكومة التركية وقيادة حزب العمال الكوردستاني، ويرى الحزب أنه يمثل صمام الأمان لعملية السلام وأن مصيرها متوقف على نجاحه في الانتخابات، معتبراً أن ذلك سيؤسس لنمو درجة الثقة بالعملية السياسية في تركيا، ما سيمهد

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

الطريق للوصول إلى حل نهائي للصراع المسلح بين القوات التركية ومقاتلي الكوردستاني، ومن أبرز مرشحيه "دميرطاش"، المرشح السابق للانتخابات الرئاسية.

*العنصر النسوي في البرلمان التركي لانتخابات 2015م⁽¹⁾:

شهدت هذه الانتخابات ارتفاعاً غير مسبوق في عدد المرشحات عن كافة الأحزاب، يوجد في البرلمان الحالي (2014م) 79 امرأة : 46 نائبة عن حزب العدالة والتنمية و19 نائبة عن حزب الشعب الجمهوري ونائبات عن حزب الحركة القومية و11 نائبة عن كتلة الحرية والديمقراطية المدعومة من حزب الشعوب الديمقراطي، حيث هذا الأخير اعتمد مبدأ المناصفة الجندرية في الترشيح، إذ بلغ عدد المرشحات على قائمته 267 مرشحة، أي حوالي 48% من مجموع مرشحي الحزب، وأبرز المرشحات في مقاطعة "شانلي أورفا" هي "ديلاك أوجلان" ابنة أخ زعيم حزب العمال الكوردستاني المعتقل "عبد الله أوجلان"، وإذا ما نجحت "ديلاك" في الانتخابات، فستكون سابقة في دخول عائلة "أوجلان" إلى البرلمان التركي، أما حزب الشعب الجمهوري فقام بترشيح 103 نساء، أبرزهن عالمة الاقتصاد "سيلينا أوزوزون دوغان"، وهي من أصول أرمنية، كما خصص الحزب المقاعد الأولى في المقاطعات الكبرى للنساء، فيما بلغ عدد مرشحات حزب العدالة والتنمية 99 مرشحة، أبرزهن "فاطمة فارانك"، قريبة مستشار "أردوغان مصطفى فارانك"، وحزب الحركة القومية 40 مرشحة، ما يعني أن عدد المرشحات على قائمة حزب الشعوب الديمقراطي يفوق عددهن على لوائح الأحزاب الأخرى مجتمعة.

المبحث الثاني: مقومات الشفافية في النظام الانتخابي التركي

المطلب الأول: الظروف الداخلية والخارجية للانتخابات التركية 2015م

بعد إجراء الانتخابات البرلمانية التركية، يوم الأحد الفاتح من نوفمبر 2015م، التي أسفرت عن فوز حزب العدالة والتنمية الحاكم، انتظرت تركيا آمال وتطلعات، وانتظر المواطن التركي الكثير من حكومة الحزب الواحد، وطالبها بالكثير، كما أنه كانت هناك مخاوف وتحديات يجب على الحكومة الجديدة تخطيها، ومن أهم هذه التطلعات والمخاوف التي انتظرتها تركيا بعد الانتخابات، كسر حالة الركود الاقتصادي،

(1) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

وتعديل وضع الليرة التركية، والاستقرار السياسي، وعودة مسيرة السلام من جديد، وعلاقات تركيا بالخارج، ومنه نستطيع تفصيلها إلى نوعين داخلية وخارجية كما يلي⁽¹⁾:

أولاً: الظروف الداخلية:

• **كسر حالة الركود الاقتصادي:** ارتفعت قيمة صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي بمجرد إعلان نتيجة الانتخابات البرلمانية التركية، بفوز الحزب، وبيعت العملة التركية بـ 2.8714 مقابل الدولار، أي بارتفاع 1.5 % عن سعرها عند إغلاق التعاملات في البورصة التركية، وأضعفت المشكلات السياسية وعلامات الوهن التي ظهرت على الاقتصاد التركي قيمة الليرة التركية مطلع هذا العام، ويتلَهف الاقتصاديون لرؤية ما إذا كان لدى الحكومة أي خطط جديدة لتعزيز الاقتصاد الواهن في البلاد، حيث يتوقع أن يحقق الاقتصاد التركي نسبة نمو نحو 3% هذا العام، وهو أدنى من هدف الـ 4% الذي أعلنته الحكومة التركية، ويشكّل التضخم الذي وصل إلى 7% في شهر أوت مصدر قلق مطرد لصانعي السياسة التركية، ويرى المحللون أن تشكيل الحكومة الواحدة سيرفع من سعر الليرة التركية، وقالت المحللة "فاليريا بيدنيك" من مجموعة الوساطة المالية "إف إكس ستريت": "الاقتراع سيني فترة انتقالية كانت تسود تركيا، ويُفترض أن يسمح بتعزيز اقتصاد البلاد، الليرة التركية يمكن أن تشهد الآن مرحلة من الارتفاع الكبير، لتعود من سعر الثلاث ليرات مقابل الدولار إلى ليرتين".

• **الاستقرار السياسي:** وصف الرئيس التركي نتائج الانتخابات البرلمانية بأنها تصويت من أجل الاستقرار، ووجه رسالة إلى المسلحين الأكراد بأنّ العنف لا يمكن أن يتعايش مع الديمقراطية، لافتاً إلى أنّ الناخبين أظهروا أنهم يفضلون العمل والتنمية على الجدل والشجار، واعتبر "محمد مصطفى الأحمدى"، المحلل الاستراتيجي، أنّ نتائج هذه الانتخابات الأخيرة أعادت للشارع حيويته وقدرته على التأثير في السياسة وفي التوجهات الإستراتيجية للبلد، كما أعادت أيضاً بحسب رأي الأحمدى، لحزب العدالة والتنمية فرصة تشكيل الحكومة بمفرده، وبالتالي الاستمرار في مشروعه الاقتصادي والاجتماعي والعلمي بعد أن تلقى إشارات من قواعده لضرورة تصحيح

(1) - إسرائ محمود، "تحديات تركيا الداخلية والخارجية بعد الانتخابات"، تركيا بوست، تاريخ: 2018/05/24، الساعة: 00:31

الفصل الثاني: مؤثر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

المسار، وأنّ على قادته أن يستوعبوا الإنذار، ويشار إلى أنّ تركيا تعاني مجموعة من الأزمات يأتي على رأسها القضية الكردية، والأزمة الداخلية بين الحكومة والكيان الموازي التابعة للداعية السياسي المعارض، محمد فتح الله غولن، ولم يخلُ تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، منذ تأسيسها في مطلع العشرينيات من القرن الماضي، من محاولات انقلابية قام بها ضباط من الجيش؛ نجح بعضها، وأخفق بعضها الآخر.

وسبق أن تعرّضت حكومة "العدالة والتنمية" عام 2003م، لمحاولة انقلابية باءت بالفشل، وتتهم الحكومة مجموعة من العسكريين بالوقوف وراء عدد من التحركات "لزعة الاستقرار"؛ ابتداءً من الاعتداءات على المساجد، إلى تحطّم طائرة مقاتلة تركية خلال اشتباك مع الطيران اليوناني، لتوفير أجواء الفوضى المواتية للانقلاب⁽¹⁾.

• **مكافحة الإرهاب:** ومن التحديات التي تواجه حكومة الحزب الواحدة، مكافحة الإرهاب والفوضى، والتي أكّدت الرئاسة التركية فيها على محاربتها للإرهاب، واستمرار العمليات العسكرية حتى يتم تخليص البلاد من هؤلاء الإرهابيين، وبحسب محلّلين فإنّ نتائج الانتخابات الأخيرة وتجديد الثقة في حزب العدالة والتنمية ما هو إلاّ تصويت لمساندة الحكومة في حربها ضد الإرهاب ورغبة جامحة في استقرار تركيا، واشترك حزب الشعوب الديمقراطي مع العمال الكردستاني في جولة الانتخابات الأولى التي جرت في 7 جوان، ولم يعتمد في حملته الانتخابية إلاّ على معارضة رئيس الجمهورية رجب طيب أردوغان، ونجح بذلك في الحصول على 6 ملايين صوت انتخابي تُرجمت إلى 80 نائباً في البرلمان، ولكن بإعادة الانتخابات في نوفمبر، فقد خسر مليون صوت وحاز على 60 مقعد برلماني، بعد ما علم الناخب التركي حقيقة دعم الحزب للإرهاب⁽²⁾.

ولا تزال التنظيمات الإرهابية المسلحة، ويمثلها حزب العمال الكردستاني "بي كا كا"، في حالة صراع مع الدولة التركية، حيث يبدأ بنشر الفوضى ومن ثم يفرض نفسه لجعله طرفاً في الحكم، ويعتقدون أنهم مضطرون لاستخدام العنف والإرهاب لتصل رسالتهم وتتحقق أجندهم، لكنه تناسى التأثير العكسي الذي ترك انطباعاً عكسياً عند الطبقة المتوسطة من الأكراد.

(1) - المرجع نفسه.

(2) - المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

• **الصراع مع "بي كا كا":** يعتبر حزب العمال الكردستاني "بي كا كا"، أحد المخاوف التي تنتظر تركيا بعد الانتخابات، والحزب هو تنظيم عسكري مسلح بارز في تركيا، يساري التوجه، كردي القومية، ويحظى بتعاطف كبير من أكراد تركيا، ويقود في المرحلة الحالية أعمالاً مسلحة، مدعومة من بعض الشرائح المجتمعية الكردية الموجودة في جنوب شرق تركيا، وتشكل حزب العمال الكردستاني "بي كا كا" سرا في عام 1978م على يد طلاب أكراد، وعلى رأسهم عبد الله أوجلان الذي تم اختياره كأول رئيس للحزب، وهدف إلى إقامة دولة كردية مستقلة، تقتطع من أراضي المناطق التي بها تواجد للأغلبية الكردية، ومن أجل تحقيق ذلك خاض الحزب نزاعاً مسلحاً دموياً مع تركيا، أودى بحياة أكثر من 45 ألف شخص منذ ثمانينات وتسعينيات القرن الماضي، وبعد ذلك بدأ بالتنازل لتصبح مطالبه الحصول على المزيد من الحقوق للأكراد، وحكم ذاتي جنوب شرق تركيا، مع الاحتفاظ بمطالبه الانفصالية.

وتمكّنت الحكومة التركية بعد ملاحقة استمرت 15 عاماً، من اعتقال مؤسس وزعيم الحزب "عبد الله أوجلان"، كان ذلك في مطار العاصمة الكينية نيروبي في عام 1999م، وأدين أوجلان بتهمة "خيانة البلاد"، وحكم عليه بداية بالإعدام، ثم خفف الحكم إلى السجن المؤبد، بجزيرة صغيرة في بحر مرمرة، وتراجع حزب الشعوب الديمقراطي المعارض، نتيجة عدم تحديد موقفه من حزب العمال الكردستاني والذي يرى مراقبون أن حزب الشعوب هو الجناح السياسي لحزب العمال، ويتخوف البعض من أن ذلك سيدفع البلاد نحو دوامة أزمة معقدة مجهولة المعالم، في حال عدم احتواء الأكراد في الحياة السياسية.

ثانياً: الظروف الخارجية⁽¹⁾: على الرغم من الأزمة الكبيرة التي عانتها الخارجية التركية في الشرق الأوسط بعد إخفاقات الربيع العربي ومن ثم الثورات المضادة، شهدت العلاقات الخارجية التركية، أخيراً، الكثير من التغيرات، وكان أبرزها تغيير خارطة التحالفات بشكل واضح في المنطقة إثر التغول الإيراني بعد الاتفاق النووي.

كما تحوّلت الرياض إلى الحليف الإقليمي الأكبر لأنقرة، الأمر الذي بدا واضحاً بدعم تركيا للحملة العسكرية التي شنها التحالف العربي بقيادة السعودية لمساندة الشرعية في وجه الحوثيين

(1)-المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

وقوات الرئيس اليمني المخلوع علي عبد الله صالح، وأيضا التنسيق الواضح بين الطرفين في ما يخص الحرب السورية ودعم المعارضة، والذي تبلور بشكل واضح في الموقف المشترك بين الطرفين في اجتماعات فيينا الأخيرة، في الوقت الذي لم تتغير فيه العلاقات الدبلوماسية المتردية مع كل من إسرائيل وإيران وبغداد.

أما عن العلاقة التركية مع روسيا، فإنّ التدخّل الروسي في سورية والضربات الجوية التي وجّهتها موسكو لحلفاء أنقرة في المعارضة السورية والخروقات الجوية المتكررة للأجواء التركية من الطيران الروسي، عوامل أدت إلى تردّد واضح في العلاقات بين الطرفين بشكل كبير، إلى درجة أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لوّح بالورقة الاقتصادية في وجه نظيره الروسي فلاديمير بوتين، إذ إنّ أنقرة تُعتبر من أهم الشركاء الاقتصاديين لموسكو، وترافق ذلك مع عودة تركية إلى مقعدها السابق كحليف استراتيجي لحلف شمال الأطلسي.

وبعد أن شهدت العلاقات التركية الأميركية تحسّنا كبيرا إثر توقيع الاتفاقية المشتركة الخاصة بتدريب وتسليح المعارضة السورية، ومن ثم فتح القواعد العسكرية الجوية التركية في كل من أضنة (إنجريك) وديار بكر و مالاطيا في وجه طائرات التحالف، إلّا أنّ "المنطقة الآمنة" التي أرادت تركيا إقامتها في سورية وعارضتها واشنطن، والعلاقة مع حزب "العمال الكردستاني"، كانتا المصدرين الأكبرين للمشاكل بين الطرفين.

وبينما نجحت أنقرة في استغلال إعلانها الحرب على "الإرهاب" لتوجيه ضربات قوية لـ"العمال الكردستاني" وسحب الشرعية التي اكتسبها بعد قتاله لتنظيم "الدولة الإسلامية" (داعش)، إلّا أنّ العلاقة مع جناح "العمال" السوري، أي حزب "الاتحاد الديمقراطي"، بقيت مصدرا مستمرا للمشاكل، خصوصا في ظل الطموحات التوسعية للأخير بضم ريف حلب الشمالي إلى مناطق سيطرته وبالتالي السيطرة على البوابة الجنوبية التركية، ما دفع الجيش التركي إلى توجيه ضربات له في المرتين اللتين حاول خلالهما عبور الفرات غربا⁽¹⁾.

(1)-المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

أما عن العلاقات التركية مع الاتحاد الأوروبي، فقد شهدت تحسناً كبيراً مدعوماً بورقة اللاجئين التي استخدمتها تركيا بشكل جيد، لإعادة إحياء عملية التفاوض مع الاتحاد، والحصول على مميزات في ما يخص تنقل الأتراك في الاتحاد، وأيضاً المزيد من المساعدات للمساهمة في مساعدة اللاجئين، وقال الاتحاد الأوروبي أنه يتطلع إلى العمل مع الحكومة التركية الجديدة عقب الانتخابات التي أظهرت "التزاماً قوياً" من الشعب بالديمقراطية، وجاء في بيان أصدرته مفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي، "فيدريكا موغيريني"، والمفوض الأوروبي "يوهانس هان": "أكدت انتخابات الأحد العامة في تركيا، التي اتسمت بإقبال كبير، التزاماً قوياً من قبل الشعب التركي بالعملية الديمقراطية."

وأضاف البيان "سيعمل الاتحاد الأوروبي مع الحكومة الجديدة من أجل دعم المشاركة التركية الأوروبية، وتطوير التعاون عبر جميع النواحي من أجل مصلحة المواطنين جميعاً، الأمر الذي يعتبر معه أن الانتخابات حققت لتركيا انتصاراً كبيراً وأنها بداية لذوبان العلاقات التركية الأوروبية (1).

المطلب الثاني: تحليل مضمون النظام الانتخابي التركي

يسعى حزب العدالة والتنمية إلى وضع دستور جديد للبلاد بدلاً من دستور عام 1982م، الذي تم تعديله أكثر من 17 مرة، يتضمن مفاهيم الحقوق والحريات الأساسية والديمقراطية وحرية الاعتقاد والفكر بمعانيها العالمية، يضمن الحرية والأكثرية ويؤمن بالشمولية لا الاستبعاد، والوحدة من خلال التنوع لا التماثل، والحرية لا التقييد، والوحدة لا التفريق، والاحتضان لا التنفير، وإنّ أهم المبادئ التي يريد الحزب إدخالها في الدستور الجديد هي (2):

1- الحقوق الأساسية والحريات ليست منّة من الدولة، بل ترتكز على أرضية شرعية أبعد من الدستور؛ فالإنسان منذ الولادة يستحق هذه الحقوق والحريات كونه إنساناً، ممّا يعني أنّه سيتم منح المزيد من الحقوق والحريات للأقليات الدينية والعرقية.

(1) - المرجع نفسه.

(2) - رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014م، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 87.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

2- هيكله الدولة وعملها: «كل شخص أو مؤسسة تتولى الحكم يجب أن تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على إرادة الشعب، وكل مؤسسة أو فرد لا يستمد قوته من الشعب، لا يمكن له أن يستخدم صلاحياته»، وفقاً لهذه الرؤية، تم تعديل الدستور ليتم انتخاب الرئيس من قبل الشعب.

3- الدستور الموجود حالياً يتبنى مفهوم «ملية الدولة»، والدستور الجديد يجب أن يعكس المفهوم؛ فلا مكان لملية الدولة بل دولة الشعب، ومرحلة الدستور الجديد هي انتقالية بين مرحلتي: مفهوم شعب الدولة ومفهوم دولة الشعب، ولذا فإنّ تغيير مفهوم ملية الدولة إلى مفهوم المواطنة لمختلف طوائف الشعب التركي، يعني تسوية المسألة الكردية التي قضت مضجع الدولة التركية وأعاقت تقدمها السياسي والاقتصادي، تمهيداً لصعودها كقوة إقليمية كبرى في مناطق نفوذها الجغرافي.

ويدفع حزب العدالة والتنمية نحو تغيير نمط النظام السياسي من برلماني إلى رئاسي، بحيث يتمتع الرئيس بسلطات تنفيذية واسعة تتناسب مع ثقل الإرادة الوطنية الممنوحة لمنصب رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب وحجمها، ويرر أردوغان تأييده إقرار نظام رئاسي في البلاد في كلمة له في «ملتقى الحرفيين» في مارس من عام 2015م، إلى أنّه سيقبل من الخلافات التي يشهدها البرلمان، إضافة إلى زوال جميع العقبات، وانتهاء تعدد مراكز القرار، ما سيجعل تركيا تشهد قفزات نوعية وتطوراً سريعاً في أعلى مستويات الحضارة المعاصرة⁽¹⁾، وتجدر الإشارة إلى أنّ المعارضة التركية تخشى من أن يؤدي إقرار النظام الرئاسي إلى فرض هيمنة أردوغان وسيطرته على النظام السياسي، ودوائر صنع القرار فيه، وبخاصة بعد سيطرة الحزب على رئاسة الدولة والأغلبية البرلمانية التي خولته تشكيل الحكومة منفرداً، لأكثر من عقد من الزمان⁽²⁾.

(1)-المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2)-المرجع نفسه، ص 88.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

*مقارنة الانتخابات التركية 7 جوان / 1 نوفمبر 2015م:

شهدت تركيا في 1 نوفمبر انتخابات برلمانية مبكرة، انتهت بفوز حزب العدالة والتنمية فوزاً كبيراً وحصوله على نسبة 49.49%، ليتمكن من تشكيل الحكومة منفرداً، بعد حصوله على 317 مقعداً في البرلمان التركي، من أصل 550، وهو ما عجز الحزب عن تحقيقه في الانتخابات السابقة، التي شهدتها البلاد في السابع من شهر جوان، وبالنظر إلى نتائج الانتخابات الاخيرة ومقارنتها بنتائج انتخابات أول نوفمبر، يتضح أنّ حزب العدالة والتنمية استطاع أن يستعيد الأصوات التي خسرها في الانتخابات السابقة، علاوة على ذلك تمكّن من انتزاع نسبة كبيرة من أصوات الأحزاب المعارضة⁽¹⁾، وفيما يلي سوف يتم حصر المقارنة في جداول حسب عدد الاصوات المتحصل عليها في كلتا التاريخين (07 جوان / 01 نوفمبر):

1- حزب العدالة والتنمية:

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد الأصوات	عدد المقاعد في البرلمان
7 جوان 2015	40.87%	18,864,864	258
1 نوفمبر 2015	49.49%	23,673,541	317

بالنسبة لانتخابات 07 جوان: حصل حزب العدالة والتنمية على 18 مليون 864 ألف و864 صوتاً، ليحصل بذلك على 40.87% من إجمالي الأصوات، ويحصل على 258 مقعداً في البرلمان، وبالرغم من حصول الحزب على أعلى نسبة أصوات، إلا أنه لم يتمكن من تشكيل الحكومة بمفرده، نظراً لعدم حصوله على 276 اللائمة لتشكيل الحكومة.

(1) - دايلي صباح، "مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في 1 نوفمبر و7 حزيران"، بتاريخ 2018/05/28 الساعة 11:22

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

بالنسبة لانتخابات 01 نوفمبر: تمكّن الحزب من الحصول على 23 مليون 673 ألف 541 صوتاً، بفارق 4 مليون 808 ألف 677 صوتاً، وبذلك حصل الحزب على 49.49% من إجمالي الأصوات، واستطاع أن يفوز بـ 317 مقعداً في البرلمان مما يؤهله لتشكيل الحكومة منفرداً⁽¹⁾.

2- حزب الشعب الجمهوري:

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد الأصوات	عدد المقاعد في البرلمان
7 جوان 2015	24.95%	11,518,070	132
1 نوفمبر 2015	25.31%	12,109,985	134

بالنسبة لانتخابات 07 جوان: أكبر الأحزاب المعارضة، فقد حصل على نسبة 24,955% من الأصوات، ليتمكن من الفوز بـ 132 مقعداً في البرلمان، وكان عدد الأصوات التي حصل عليها الحزب 11,518,070 صوتاً.

بالنسبة لانتخابات 01 نوفمبر: تمكن الحزب من زيادة نسبة أصواته في الانتخابات وحصل على 25,31% ليتمكن من الفوز بـ 134 مقعداً في البرلمان، وكان عدد الأصوات التي حصل عليها 12,109,985 صوتاً.

3- حزب الحركة القومية:

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد الأصوات	عدد المقاعد في البرلمان
7 جوان 2015	16,29%	7,519,168	80
1 نوفمبر 2015	11,9%	5,691,737	40

(1)-المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

بالنسبة لانتخابات 07 جوان: حصل الحزب على 16,29 % بحصوله على 7,519,168 صوتاً، وبذلك تمكن من الفوز بـ 80 مقعداً من مقاعد البرلمان.

بالنسبة لانتخابات 01 نوفمبر: حدث تراجع حاد في نسبة أصوات الحزب، حيث حصل على 11,9 % وتراجع عدد الأصوات التي حصل عليها إلى 5,691,737 صوتاً، وبالتالي قل عدد مقاعده في البرلمان إلى النصف بفارق 40 مقعداً ذهب 37 مقعداً منهم إلى حزب العدالة والتنمية⁽¹⁾.

4- حزب الشعوب الديمقراطي:

تاريخ الانتخابات	نسبة الأصوات	عدد الأصوات	عدد المقاعد في البرلمان
7 جوان 2015	13,12 %	6,057,506	80
1 نوفمبر 2015	10,76 %	5,145,688	59

بالنسبة لانتخابات 07 جوان: حصل حزب الشعوب الديمقراطي (ذو التوجه القومي الكردي) على 13,12 % من الأصوات بحصوله على 6,057,506 صوتاً، وبذلك تمكن من الفوز بـ 80 مقعداً في البرلمان، بعد خوضه الانتخابات لأول مرة في شكل حزب سياسي.

بالنسبة لانتخابات 01 نوفمبر: تعرّض الحزب أيضاً لخسارة كبيرة في عدد الأصوات التي حصل عليها، حيث تراجعت أصواته إلى 5,145,688 صوتاً، وبذلك تراجعت نسبة أصواته إلى 10,76 %، وانخفض عدد مقاعده في البرلمان إلى 59 مقعداً بفارق 21 مقعداً حصل حزب العدالة والتنمية على 18 منها⁽²⁾.

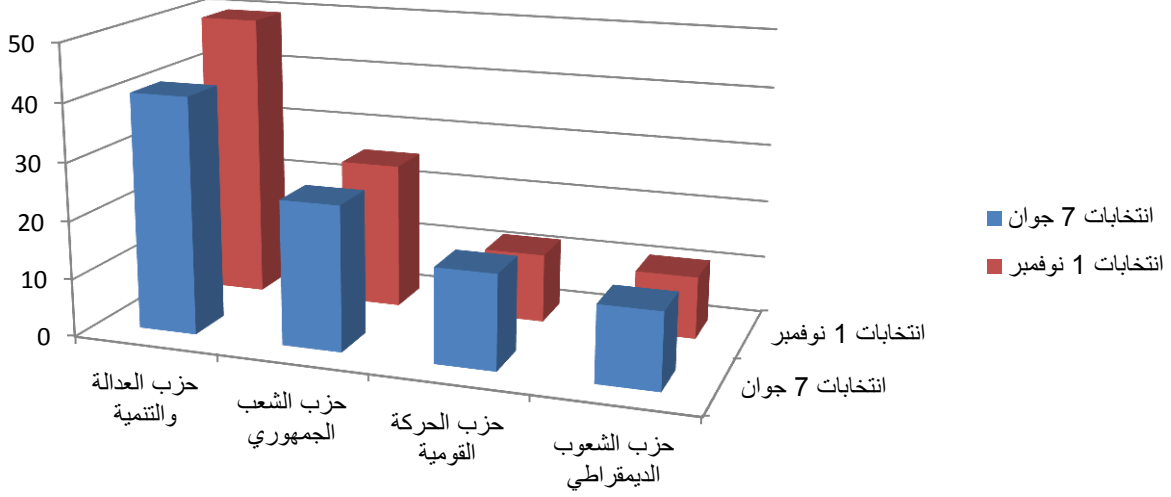
(1)- المرجع نفسه.

(2)- المرجع نفسه.

الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م

والمخطط التالي ملخص يوضح مقارنة نتائج نسبة الأصوات لكلّ حزب في الفترتين 07 جوان و01

نوفمبر 2015م من خلال الجداول المشروحة سابقا:



الشكل رقم (3): مخطط توضيحي لمقارنة نتائج انتخابات 07 جوان و10 نوفمبر 2015م حسب نسبة الأصوات

المصدر: من إعداد الباحثة

خلاصة الفصل

تطرقت الدراسة من خلال المباحث التي درست سياق الانتخابات التركية، من خلال معرفة قانون النظام الانتخابي التركي الممارس وسير العملية الانتخابية وطريقة الاقتراع وغيرها، حيث وجدنا أنه يندرج ضمن نظام الانتخاب النسبي حيث تتم طريقة حساب الأصوات طبقاً لطريقة دوهندت البلجيكي، كما تم التعرف سيرورة النظام الانتخابي التركي عبر التاريخ، وكذا مقومات الشفافية في النظام الانتخابي التركي من خلال معرفة الظروف الداخلية والخارجية التي أسفرت على نتائج هذه الانتخابات ثم تم إجراء مقارنة في النتائج للانتخابات التركية 07 جوان و 01 نوفمبر من خلال الأصوات المتحصّل عليها للأحزاب الأربعة الكبرى، حيث كانت النسب بين صعود في كل من حزب العدالة والتنمية والذي تصدر بأكبر عدد من الأصوات ثم يليه الصعود لحزب الحركة القومية وحزب الشعوب الديمقراطي، وبين نزول بالنسبة لحزب الشعب الجمهوري.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُحْيِي الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُدْخِلُ الْمَوْتِ مِنَ الْحَيِّ

الخاتمة

من خلال الدراسة تبين أن الانتخابات التركية 2015م بشقيها (07 جوان و 01 نوفمبر) كانت تتسم بالشفافية والنزاهة المطلقة حسبما أقرته لجنة مراقبة الانتخابات التي وكلت لهذا الغرض، حيث تعتبر الانتخابات الديمقراطية النزيهة فرصة للشعب للتعبير جماعيا عن السيادة، وحقا من حقوق المواطنين الثابتة، وتعترف بذلك دساتير الدول في سائر أقطار العالم، وتتصّ عليها المواثيق الدولية الصادرة حول حقوق الانسان والمنصوص عليها في منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية. وانطلاقا من كون المعايير الدولية للانتخابات قائمة على الحريات الاساسية والحقوق السياسية فإنه يمكن اعتمادها أيضا كمؤشرات أساسية في مسائل أوسع نطاقا تتعلق بقوة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون ونطاق الهياكل السياسية الخاضعة للمساءلة ومستوى ثقة الشعب بالنظام الديمقراطي.

كما أثبتت الدراسة صحة الفرضية الثانية القائلة بأن "تطبيق الشفافية في العملية الانتخابية عنصر مهم للوصول إلى نظام سياسي مستقر"، حيث أن حزب العدالة والتنمية استطاع من خلال المسطرة وتبني دستور جديد التحول إلى نظام رئاسي، وتحقيق الاستقرار الحكومي والسياسي الداخلي الذي يمكن الحزب من مواصلة برنامجه السياسي والتنموي.

وخلصت الدراسة إلى أن الانتخابات التركية لسنة 2015م قد حُققت بها الشفافية بآلياتها ومستوياتها حيث أن الهدف من اعادة الانتخابات في نوفمبر بعد إجرائها في جوان هو انفراد حزب العدالة والتنمية بالأغلبية التي تمكنه من تشكيل حكومة قوية وهو ما نالها فعلا في الانتخابات المعادة في نوفمبر بـ 318 مقعدا بغية تحقيق أهدافه للوصول إلى نظام سياسي مستقر وكذا استمرارية النمو الاقتصادي وصياغة سياسته الداخلية والخارجية بما يتلاءم مع طرح وسياسيات الحزب.

قائمة المراجع

1) المراجع باللّغة العربية

أ. القواميس والمعاجم

1. قاموس المعاني متحصل عليه من الانترنت بالموقع: <http://www.almaany.com>

2. معاجم اللغة العربية - قاموس عربي عربي، متحصل عليه من الانترنت بالموقع:

<http://www.maajim.com/>

ب. الكتب:

1. أبو كريم، مفهوم الشفافية لدى الإدارة الأكاديمية في الجامعات الأردنية الرسمية وعلاقته بفاعلية

الإتصال الإداري، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراء بالجامعة

الأردنية، 2005.

2. أحمد سعيقان، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية، ط1، بيروت: مكتبة لبنان،

2004.

3. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة (سياسية، اقتصادية، اجتماعية،

نفسية وإعلامية)، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2004، ط1.

4. أمين مصطفى محمد، الجرائم الانتخابية ومدى خصوصية دور القضاء في مواجهة الغش الانتخابي

(دراسة في القانونين الفرنسي والمصري)، مصر: دار المطبوعات الجامعية، ط1، 2011م.

5. أندرو رينولدزون ريلي، أشكال النظم الانتخابية، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابية،

2002.

6. بوكرا إدريس ، الوجيز في القانون الدستوري المؤسسات السياسية، دار الكتاب الحديث، الجزائر،

2003م.

قائمة المراجع

7. جاي س جود ويل جيل، الانتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية، تر: أحمد منير وفايزة حكيم، مصر: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، 2000م، ط1.
8. حامد عبد الماجد قويسى، دراسات في الرأي العام - مقارنة سياسية، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط1، د س.
9. رفيق سكري، مدخل في الرأي العام والاعلام الدعاية، طرابلس: لجروس للنشر، ط1، 1984م.
10. رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2002-2014م، مركز دراسات الوحدة العربية، د س.
11. زكرياء بن صغير، الحملات الانتخابية (مفهومها، وسائلها وأساليبها)، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2004.
12. سامي محمد الطوخي، الإدارة بالشفافية - الطريق للتنمية والإصلاح الإداري من السرية وتدنى الأداء والفساد إلى الشفافية والتسيب وتطوير الأداء البشرى والمؤسسي "دراسة مقارنة" -، مصر: دار النهضة العربية، 2006.
13. السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية (دراسة في علم الاجتماع السياسي - الأدوات والآليات)، ج3، مصر: دار المعرفة الجامعية، 2002.
14. طارق حمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1999م.
15. عبد السلام أبو قحف، التسويق السياسي (فن البيع - التفاوض)، الاسكندرية: الدار الجامعية الجديدة، 2004.
16. عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط3، 1995.

قائمة المراجع

17. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي والمجتمع المدني، بيروت: دار الثقافة والنشر، ط1، 2003.

18. عبير مصلح، النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد، فلسطين، ط2013.

19. فرانيسكا بيندا وآخرون، التحول نحو الديمقراطية (الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق)، السويد: المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابية، 2005.

20. محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1997.

21. محمد عبد اللطيف، إجراءات القضاء الدستوري، القاهرة: دار النهضة العربية، 1989م.

22. نجاد البرعي وآخرون، إصلاح النظام الانتخابي في مصر، القاهرة: جماعة التنمية الديمقراطية، ط1، 1998.

ج. الدوريات (المجلات والجرائد):

1. محمد بن محمد أحمد الحربي، درجة الالتزام بممارسة الشفافية الإدارية لدى الأقسام الأكاديمية في كلية التربية بجامعة الملك سعود، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، المجلد (1) ، العدد (6)، تموز 2012.

د. الملتقيات والمؤتمرات:

1. علي الصاوي، ماهية المساءلة والشفافية ودورها في تعزيز التنمية الإنسانية، القاهرة: مسودة مناقشة المؤتمر الثالث للجمعية الاقتصادية العمانية بالتعاون مع الجمعية الاقتصادية الخليجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009م.

قائمة المراجع

هـ. الرسائل والمذكرات:

1. أحمد رشاد يحي الرصاص، النظام الانتخابي في الجمهورية اليمنية- دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه جامعة عين شمي بالقاهرة، 1995م.
2. بارة سمير، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحركة فيه (دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري -تيزي وزو-)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية: تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر- بن يوسف بن خدة، 2007.
3. حنان حكار وإيمان بوفليسي، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة - ماليزيا- ، مذكرة مكملة لنيل ش هادة ماستر نظام جديد (ل.م.د) في العلوم السياسية تخصص: حوكمة محلية و تنمية سياسية واقتصادية، جامعة 08 ماي 1945 - قالمة، 2014-2015.
4. صبع عامر، دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين 1999 - 2004، شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص تنظيمات إدارية، جامعة الجزائر، 2008.
5. فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، أطروحة مقدمة لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية- كلية الدراسات العليا قسم العلوم الإدارية، 2010 .
6. مصطفى بلعور، نحو نزاهة العملية الانتخابية من خلال ضمانات قانون الانتخابات رقم 01/12، دفا تر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة ورقلة، العدد 13، 2015م.
7. نعيمة محمد حرب، واقع الشفافية الإدارية ومتطلبات تحقيقها في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، قسم إدارة أعمال، مذكرة مقدمة لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال، 2011 .

قائمة المراجع

و. الوثائق الالكترونية (مقالات ومواقع):

1. "نظام الانتخابات في تركيا.. الظاهر والمجهول"، <http://www.trtarabic.tv>
2. الاتحاد الإفريقي، المجلس التنفيذي الدورة العادية العاشرة، 2007.
3. ادريس ولد القابلة، الفساد والشفافية، متحصل عليه من الانترنت بالموقع: <http://elaphblogs.com>
4. إسراء محمود، "تحديات تركيا الداخلية والخارجية بعد الانتخابات"، تركيا بوست، <http://www.turkey-post.net/p-87616>
5. "تعرف على القوانين المنظمة للانتخابات التركية"، <https://www.turkey-post.net/p-46190>
6. جلال سلمي، "نظام الانتخاب التركي عبر التاريخ"، <http://www.turkpress.co/node/12113>
7. دايلي صباح، "مقارنة بين نتائج الانتخابات البرلمانية التركية في 1 نوفمبر و7 حزيران"، <https://www.dailysabah.com/arabic/politics/2015/11/04/results-of-the-turkish-elections-in-7-jun-and-1-nov-2015>
8. الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، المجلد الأول، 2008م.
9. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الأمم المتحدة (حقوق الإنسان - مكتب المفوض السامي)، متحصل عليه من الانترنت:
<http://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/CCPR.aspx>
10. فرح رويساتي، "كيف يبدو المشهد السياسي التركي قبيل الانتخابات البرلمانية؟"، <http://www.noonpost.org/content/6216>
11. كاوه محمد فرج قرداغي، أثر الشفافية والمساءلة على الاصلاح الاداري دراسة تحليلية لآراء عينة من مواطني إقليم كردستان وعلى مستوى محافظتي سليمانية و أربيل، منظمة كيدو KEDO، 2011.

قائمة المراجع

12. مركز حقوق الإنسان، حقوق الإنسان والانتخابات، نيويورك: منشورات الأمم المتحدة، 1994.

13. الميثاق العربي لحقوق الإنسان، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ديوان المظالم،

[.http://www.ichr.ps/pdfs/mod1.pdf](http://www.ichr.ps/pdfs/mod1.pdf)

فانظر يا سري
والله انك يا
سري

فهرس الأشكال



رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
13	جهر الشفافية	01
30	عائلات النظم الانتخابية	02
65	مخطط توضيحي لمقارنة نتائج انتخابات 07 جوان و 10 نوفمبر 2015م حسب نسبة الأصوات	03

حاجان ما سر سرتا
لا فخرنا سر سرتا

رقم الصفحة	العنوان
	الآية
	شكر وعران
02	مقدمة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
11	المبحث الأول: ماهية الشفافية
11	المطلب الأول: مفهوم الشفافية
15	المطلب الثاني: أهمية الشفافية، مستوياتها وأهم آلياتها
19	المبحث الثاني: ماهية الانتخابات
19	المطلب الأول: مفهوم الانتخابات والحملة الانتخابية
25	المطلب الثاني: ماهية النظم الانتخابية وأنواعها
33	المبحث الثالث: كيفية ترسيخ الشفافية في العملية الانتخابية
33	المطلب الأول: الأسس السياسية والقانونية لشفافية العملية الانتخابية
37	المطلب الثاني: مبادئ ومعايير شفافية العملية الانتخابية
39	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م	
42	المبحث الأول: سياق الانتخابات التركية
42	المطلب الأول: قانون النظام الانتخابي التركي
48	المطلب الثاني: مجريات العملية الانتخابية التركية 2015م
55	المبحث الثاني: مقومات الشفافية في النظام الانتخابي التركي
55	المطلب الأول: الظروف الداخلية والخارجية للانتخابات التركية 2015م
60	المطلب الثاني: تحليل مضمون النظام الانتخابي التركي
66	خلاصة الفصل
68	الخاتمة
70	قائمة المراجع
77	فهرس الأشكال
79	الفهرس

الملخص

تعتبر الانتخابات ونزاهتها هي المحدد الرئيسي للخروج بنظام سياسي يسوده الاستقرار من خلال تطبيق عنصر من عنصر الحكم الراشد ألا وهي الشفافية، وقد تناولت دراستنا موضوع شفافية الانتخابات التركية 2015م، وانطلاقاً من الإشكال الآتي: إلى أي مدى ساهمت العملية الانتخابية التركية 2015م في تحقيق الشفافية الانتخابية وترسيخ البناء الديمقراطي للدولة التركية الحديثة؟، وبهدف الوصول إلى نتائج تقضي بنا إلى صحّة الفرضيات المطروحة وأهمها تطبيق الشفافية في العملية الانتخابية عنصر مهم للوصول إلى نظام سياسي مستقر.

وتمّ اتباع في ذلك خطة مقسّمة إلى فصلين: الأول بعنوان الاطار المفاهيمي للدراسة، والثاني بعنوان مؤشر الشفافية في الانتخابات التركية 2015م.

وخلص البحث إلى انفراد حزب العدالة والتنمية بالأغلبية التي مكّنته من تشكيل حكومة قوية بغية تحقيق أهدافه للوصول إلى نظام سياسي مستقر.

Summary

Elections and integrity are the main determinants of achieving a stable political system through the implementation of a component of good governance, transparency. Our study dealt with the issue of the transparency of the Turkish elections in 2015. From the following question: To what extent did the Turkish electoral process contribute to electoral transparency The democratic construction of the modern Turkish state?, in order to reach results that lead us to the validity of the hypotheses presented, the most important of which is transparency in the electoral process is an important element to reach a stable political system.

This was followed by a plan divided into two chapters: the first is entitled conceptual framework for the study, and the second is the index of transparency in the Turkish elections in 2015.

The research concluded that the AKP was the majority that enabled it to form a strong government in order to achieve its objectives to achieve a stable political system.

